وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير و العلوم المالية
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : علوم تجارية **تخصص:تجارة خارجية**

واقع الإقتصاد الجزائري و مساهمته في تحقيق التنمية الإقتصادية

2016-2000

من إعداد الطالب
بن خدة بدر الدين بغداد

تحت إشراف
ذ/براهيمي

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسة	بوظراف الجيلالي	محاضر	عبد الحميد بن باديس مستغانم
مقررة	براهيمي محمد	مأطر	عبد الحميد بن باديس مستغانم
مناقشة	بوزيان العجال	محاضر	عبد الحميد بن باديس مستغانم

2018/2017

دعاء

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا
و لا باليأس إذا أخفقنا و ذكرنا أن
الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح ،
اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ منا
اعتزازنا بكرامتنا

إهداء

إلى التي ظلت تحترق في صمت من أجل أن تضئ لي دربي , إلى التي زرعت في نفسي التفاؤل و لم تبخل يوما بنصيحة أو دعوة صالحة ,جوهرتي الغالية "أمي" حفظها الله و أطال في عمرها .

إلى الذي له فضل تربيتي إلي الذي كان درع أمان و تحمل عبئ الحياة حتى لا أحس بالحرمان ,"والذي" العزيز حفظه الله و أطال في عمره .

إلى الأروع و الأقرب إلى قلبي أختي أتمنى لها النجاح و التوفيق في مشوارها الدراسي .

إلى كل من مد لي يد العون و ساندني ولو بكلمة طيبة إلى كل من أحبهم ....إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي .

شكر و التقدير

الحمد و الشكر لله عزا و جل على توفيقه لنا على إتمام هذا العمل أتقدم بجزيل الشكر و التقدير و الاحترام إلى الوالدين الكريمين

كما أتوجه بشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف على توجيهاته التي ساهمت بشكل كبير على إتمام هذا العمل .

وفي الأخير أتوجه بخالص شكري و تقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل فشكرا لكم

و الحمد لله

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01		
02	الحلقة المفرغة التنمية الإقتصادية	
03	معدل نمو الناتج المحلي سنويا	
04	إجمالي الناتج المحلي	
05	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي	
06	نسبة الإلتحاق بمدارس التعليم العالي	
07	نسبة الإلتحاق بمدارس التعليم الثانوي	
08	نسبة الإلتحاق بمدارس التعليم الإبتدائي	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	تكلفة إنتاج القماش و القمح في إنجلترا و البرتغال	
02	تكلفة إنتاج الخمور و المنسوجات في إنجلترا و البرتغال	
03	تطور الميزان التجاري خلال فترة 2000-2016	
04	الواردات حسب التركيب السلعي خلال الفترة 2000-2016	
05	تطور الصادرات حسب التركيب السلعي خلال فترة 2000-2016	
06	يمثل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال فترة 2010-2011	
07	يمثل التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال فترة 2010-2011	
08	يمثل معدل النمو الناتج المحلي سنويا خلال فترة 2000-2016	
09	يمثل تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 2000-2016	
10	نصيب الفرد من الإجمالي الدخل الوطني خلال فترة 2000-2016	
11	يمثل تطور مستوي التعليم خلال الفترة 2000-2016	
12	تطور مستوى الصحة خلال الفترة 2002-2012	
13	تطور مستوى التشغيل خلال الفترة 2002-2012	

الفهرس

الفهرس	
شكر و تقدير	
إهداء	
قائمة الجداول و الأشكال	
مقدمة	
الفصل الأول : الإطار المفاهمي للتجارة الخارجية	
تمهيد	
المبحث الأول:ماهية التجارة الخارجية و أهمها	
المطلب الأول:مفهوم التجارة الخارجية	
المطلب الثاني:أهمية التجارة الدولية	
المبحث الثاني:نظريات التجارة الخارجية	
المطلب الأول : النظريات الكلاسكية للتجارة الخارجية	
المطلب الثاني :النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الدولية	
المطلب الثالث : النظرية الحديثة للتجارة الخارجية	
المبحث الثالث : السياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية	
المطلب الأول :أهداف السياسات التجارية	
المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية	
خاتمة الفصل	
الفصل الثاني : التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية	
تمهيد	
المبحث الأول:مدخل إلى التنمية الإقتصادية	
المطلب الأول: تعريف التنمية الإقتصادية و مراحلها	

المطلب الثاني: عناصر التنمية الإقتصادية و مبادئها	
المطلب الثالث:مقومات التنمية الإقتصادية و أهدافها	
المطلب الرابع:مقاييس التنمية الإقتصادية و عقباتها	
المبحث الثاني:طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية	
المطلب الأول: نظرية التجارة و التنمية الإقتصادية	
المطلب الثاني: التجارة الخارجية كآلية للنمو	
المطلب الثالث: مساهمات التجارة الخارجية للتنمية الإقتصادية	
المطلب الرابع:التجارة الدولية و نظرية النمو الداخلي	
خلاصة الفصل	
الفصل الثالث : واقع الإقتصاد الجزائري و مساهمته في تحقيق التنمية الإقتصادية 2000-2016	
تمهيد	
المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية 2000-2016	
المطلب الأول : تطور ميزان التجاري خلال فترة 2000-2016	
المطلب الثاني : تطور التركيب السلعي للصادرات و الواردات خلال فترة 2000-2016	
المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات و الواردات خلال فترة 2000-2016	
المبحث الثاني :أثر التجارة الخارجية على التنمية الإقتصادية خلال فترة 2000-2016	
المطلب الأول : أثر التجارة الخارجية على مستوى الدخل خلال فترة 2000-2016	
المطلب الثاني : أثر التجارة الخارجية على مستوى التعليم خلال الفترة 2000-2016	
المطلب الثالث : أثر التجارة الخارجية على مستوى الصحة خلال 2002-2012	
المطلب الرابع : أثر التجارة الخارجية على مستوى التشغيل خلال الفترة 2002-2012	
خاتمة الفصل	
خاتمة عامة	

قائمة المراجع	

تمهيد :

يشهد العالم اليوم في إطار تكوين نظام عالمي تجاري جديد العديد من التقلبات التي ترجع أساسا إلى تعقد الحياة الإقتصادية في جميع دول العالم نظرا لتوسعات التعاملات التجارية بينها و تضاعفها مما أدى إلى نشوء تكتلات إقتصادية دولية تسعى إلى رفع الحواجز الجمركية و القيود أمام التبادل الدولي استنادا إلى مبدأ التخصص الدولي و تقسيم العمل فتم وضع قوانين تجارية لضمان السير الحسن لهذه المبادلات التجارية و بمرور الزمن تعاظمت أهمية العلاقات الإقتصادية الدولية بسبب إرتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية ضمن الناتج القومي الإجمالي للدول واقتصادياتها خاصة . فجاء هذا القطاع محتلا للدور الحيوي و المؤثر في النشاط الإقتصادي كونه يعتبر أهم صور العلاقات الإقتصادية التي بمقتضاها يتم تبادل السلع و الخدمات في شكل صادرات و واردات إضافة إلى عناصر الإنتاج المختلف بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة .

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية و أهميتها :

بدأت دراسة موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية في احتلال مكان متحيز في الأدب الاقتصادي مند بداية القرن السابع عشر فقد اهتم هؤلاء الكتاب بالتجارة الخارجية للدولة و بسياستها اهتماما كبيرا و من ذلك درج الكتاب الاقتصاديون التقليديون في أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر و أوسطه. و هم ادم سميث و دافيد ريكاردو و جون ستيوات ميل على إفراد أبواب خاصة في مؤلفاتهم لمعالجة موضوع التجارة الخارجية أما في العصر الحديث فأصبحت تخصص مؤلفات بأكملها لمعالجة موضوع الاقتصاد الدولي أو العلاقات الإقتصادية الدولية [1]. و الشيء المتفق عليه هو أن التجارة هي العمود الفقري للعلاقات الاقتصادية و الدولية لما توفره من مزايا . و سوف نحاول تسليط الضوء على بعض جوانبها في هذا المبحث .

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية :

مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فانها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة و لفترة طويلة من الزمن ذلك لأن إتباعها يضطر الدولة أن تنتج كل احتياجاتها رغم أن ظروفها الاقتصادية و الجغرافية قد لا تمكنها من ذلك و مهما يكون ميل أي دولة أن تعيش هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى .أي أن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع و الخدمات و إنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية و الاقتصادية لأن تنتجها ثم تبادلها بفائض منتجات جول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو تستطيع إنتاجها و لكن بتكلفة مرتفعة يصبح عندها الإستراد من الخارج مفضلا[2] .هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية إذن فالمقصود بالتجارة الخارجية هو "عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات و غيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل ."[3]

و قد جرت العادة عند كثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية على تأكيد الفوارق بينها و بين التجارة الداخلية استنادا إلى واحد أو أكثر من الفوارق التالية[4]

-التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسة في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم.

-اختلاف العملة المحلية عن اختلاف العملة الأجنبية، فنجد أن التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط.

---

[1] موسي سعيد و اخررون التجارة الخارجية دار الصفاء للنشر و التوزيع الأردن.2001 ص 13
[2] محمود يونس أساسيات التجارة الدولية . الدار الجامعيةة للطباعة و النشر .مصر 1993 ص12.
[3] حمدي عبد العظيم .اقتصاديات التجارة الدولية .دار النهضة للطباعة و النشر .الأردن 2000 ص 13.
[4] حمدي عبد العظيم مرجع سابق ص 14 .

-التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد.

-وجود عقوبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية.

-اختلاف طرق النقل حيث أن 90% من التجارة الخارجية يتم بواسطة النقل الجزائري البحري وجزء بسيط منها يتم بواسطة النقل البري على عكس التجارة الداخلية.

-اختلاف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حال التجارة الخارجية، عنها في حالة التجارة الداخلية من خلال طبيعة المستهلكين، الأسعار، والمنافسة، الأنظمة المسيرة لأسواق.

-صعوبة انتقال عناصر الإنتاج في حالة التجارة الخارجية مقارنة بالتجارة الداخلية.

-اختلاف طرق وأساليب التمويل.

بعد أن تعرفنا على أهم الفوارق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية يمكن تعريف التجارة الخارجية من زاويتين مختلفتين:

-**المعني الضيق**: ويشمل:

-الصادرات والواردات المنظورة (السلع)

-الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات)

-الحركة الدولية لرؤوس الأموال

-الهجرة الدولية للأفراد

ويطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق التجارة الخارجية مصطلح "التجارة الخارجية" وعلى المعنى الواسع مصطلح "التجارة الدولية"[1].

ومن خلال ما سبق يمكن أن نبين مفهوم التجارة الخارجية على أنها "عملية تبادل السلع ماديا عبر الحدود السياسية للدولة، إما داخلة إليها وتسمى "الواردات أو "خارجة" منها وتسمى "الصادرات"، كما تأخذ أيضا

[1]–سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1993، ص 36.

شكل خدمات تؤدي من رعايا دولة إلى رعايا دولة أخرى، وتسمى الخدمات التي تؤدي للغير بالصادرات غير المنظورة، وتسمى الخدمات التي يتم تلقيها من الغير بالواردات غير المنظورة"[1].

المطلب الثاني: أهمية التجارة الدولية :

تلعب التجارة الخارجية دورا مميزا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح السياسية للدولة والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى ويتمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

1-المجال الاقتصادي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق التالي:

-تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.

-تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه[2].

-تشجيع صادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي يلعب دورا في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول النامية وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية .

-تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة في المعاملات الأجنبية[3].

-نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات النامية وتعزيز عملية التنمية الشاملة.

-تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة التوازن بين كميات العرض والطلب[4].

---

[1]–مجدي محمود شهاب وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر 1998، ص 19.

[2]–عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، دار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2000، ص 373.

[3]–رشاد العطار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 16.

[4]–رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولةي المعاصرة، الجزء الأول، درا الرضا للنشر، سوريا، 2000، ص 57.

2-المجال الاجتماعي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى تحقيق التالي:

-زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع الاختبار فيما يخص الاستهلاك[1]

-تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيرات في البنية الاقتصادية.

-الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.

-إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية بأسعار رخيصة نسبيا.

-التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على الحياة اليومية.

3-المجال السياسي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي:

-تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا.

-إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

-العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم قرية كونية واحدة وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود[2].

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية :

ظهرت هذه النظريات في أواخر القرن الثامن عشر(18) وأوائل القرن التاسع عشر ونشأت هذه النظريات في الواقع كرد فعل على مذهب التجاريين الذي يقوم بفرض القيود على التجارة بغية الحصول على

---

[1]–رشاد العطار وآخرون، مرجع سابق، ص 13.

[2]–رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص 58.

أكبر كمية من المعدن النفيس الذي يعتبر مقياس الدولة آنذاك[1]، ولقد سعت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية لتوضيح السبب الأساسي لقيام التجارة الدولية وقد أرجعت قيام التجارة إلى ثلاثة أسباب محتملة[2]:

أولها: أن بعض الدول تنتج سلعا لا تستطيع إنتاجها دول أخرى، فعلى سبيل المثال البترول والخامات المعدنية ولا تنتج إلا في دول معينة على مستوى العالم مثل دول الخليج، كذلك السلع الصناعية تنتج في الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ألمانيا، اليابان، حيث يمكن إنتاج أي سلعة في أي مكان في العالم ولكن بأي تكلفة؟ وهذا يعني أن السبب الأول لقيام التجارة الدولية يتوقف على تكلفة الإنتاج في هذه الدول هل هي مرتفعة أو منخفضة.

ثانيها: أن بعض الدول لديها فائض في بعض السلع في حين تعاني دول أخرى من عجز فيها ما يعني أن السبب الثاني لقيام التجارة الخارجية يتوقف على تكاليف انتاج هذه السلع.

ثالثها: أن التجار يحققون مكاسب من نقل سلع تباع بأسعار منخفضة إلى دول تباع فيها بأسعار مرتفعة.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية :

1-آدم سميث ونظرية التكاليف المطلقة:

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير آدم سميث(Adam smith) في كتابه الشهير ثروة الأمم الذي صدر عام 1776 في نيويورك حيث استخدم سميث مفهوم الفرق المطلق في تكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة (absolute advantage).

وقد افترض سميث أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون، وبالتالي فان كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت في تلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، وم ثم تقوم بتصدير مثل هذه السلعة وتستورد السلعة الأخرى، وقد اعتبر سميث أن الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة وحسب هذا المفهوم فان السلع ستبادل بعضها وفقا لنسبة ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها.

---

[1]–محمد خالد الحريري، الاقتصاد الدولي، المطبعة الجديدة سوريا، 1977، ص 136.

[2]–السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 27–28.

فمثلا إذا كان يلزم الإنتاج وحدة طعام (10) ساعات عمل في حين أن إنتاج وحدة واحدة من الملابس يلزمها (30) ساعة عمل فإن ذلك يعني أن كل 3 وحدات من الطعام تعادل وحدة واحدة من الملابس.

والفرضية الضمنية هنا أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد وبالتالي فإن كلفة العمل تقيس كلفة الإنتاج الإجمالية، ومن جهة أخرى فإن ميكانيكية جهاز السوق الحر والمنافسة داخل الاقتصاد ستضمن بقاء معدل تبادل السلع.

ففي المثال السابق لن نجد أي شخص داخل هذا الاقتصاد سيقوم بعرض أكثر من (3) وحدات من الطعام مقابل وحدة ملابس ذلك لأنه يتحمل كلفة أكثر من (30) ساعة عمل واتي هي كلفة إنتاج وحدة واحدة من الملابس ولنفس السبب أيضا لن نجد شخصا يقبل بأقل من (3) وحدات من الطعام مقابل وحدة الملابس.

ولذلك فإن المنافسة السوقية وقابلية العمل للتحرك بين الصناعات تضمن تبادل السلع وفقا لكلفتها من العمل مع مراعاة عامل أساسي وهو إمكانية انتقال العمل بحرية بين الصناعات أما في حالة عدم إمكانية انتقال العمل بسهولة بين الصناعات فإن نظرية التبادل المبنية على قيمة العمل لا تُثبت، وذلك لاختلاف أجر العمل من صناعة لأخرى[1].

ولإيضاح رأي آدم سميث نفترض دولتين هما انجلترا والبرتغال وأنهما ينتجان سلعتين هما القماش والقمح، وأن ثمن هاتين السلعتين قبل قيام التجارة الخارجية بينهما كان على النحو التالي :

الجدول رقم (01): تكلفة إنتاج القماش والقمح في انجلترا والبرتغال

	القماش	القمح
إنجلترا	3 دولارات للوحدة	4 دولارات للوحدة
البرتغال	6 دولارات للوحدة	2 دولارات للوحدة

المصدر: أ.د جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص.22.

ويبدو من هذا المثال أن ثمن القماش في إنجلترا أقل منه في البرتغال الأمر اذي يؤدي إلى قيام منتجي القماش في إنجلترا بتصديره إلى البرتغال، وارتفاع ثمن القمح عنه في البرتغال يحمل منتجي القمح على تصديره، وسوف تكون نتيجة ذلك اتساع سوق القماش أمام المنتجين الإنجليز وسوق القمح أمام المنتجين البرتغاليين وذلك بإضافة سوق البرتغال للأولى وسوق إنجلترا للثانية وهكذا يزداد مدى تقسيم العمل في صناعة القماش في

[1]–رشاد العطار وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000، ص 21–22.

إنجلترا وفي صناعة القمح في البرتغال مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل في الدولتين وبالتالي إلى زيادة الناتج الكلي بهما، وبهذا يمكن لكل دولة أن تحصل على حاجتها من السلعة من أكفأ المصادر افتتاحية وأرخصها[1].

ولكن إذا كان لدولة ما ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين والدولة الأخرى ليس لهما أي ميزة مطلقة في إحداهما هل ستظل التجارة الدولية ممكنة بين الدولتين؟ وهل ستحقق مكاسب متبادلة للدولتين من قيام التجارة الدولية؟ إن نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث لم توضح ذلك وتفسره، ثم جاءت بعد ذلك نظرية المزايا النسبية لريكاردو لتوضيح ذلك[2].

2-ريكاردو ونظرية التكاليف النسبية (comparative advantage theary)

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الانجليزي الكبير ديفيد ريكاردو بنسف النظرية السابقة وذلك في كتابه المشهور عن التجارة الخارجية 1817، الاقتصاد السياسي والضرائب، حيث أعلن في الفصل السابع من كتابه عن قانون الميزة النسبة المشهور.

وطبقا لهذه النظرية فإن ريكاردو يؤكد بأنه ليس كل الدول تستطيع أن يكون لديها ميزة مطلقة في الإنتاج، ففي كثير من الدول وخاصة الدول النامية منها قد لا يتوفر لديها ميزة مطلقة في أي من سلعها وذلك بسبب الطرق التقليدية في الإنتاج أو غير الكفؤة أو بسبعدن تمكنها من بناء مشاريع ضخمة للاستفادة من الوفرة في التكاليف، كما هو الحال في الدول المتقدمة أو بسبب عدم تمكنها من بناء مشاريع ضخمة للاستفادة من الوفرة في التكاليف، كما هو الحال في الدول المتقدمة اقتصاديا، وبالطبع لا يمكن في هذه الحالة استخدام نظرية الميزة المطلقة لتفسير التجارة الدولية وبالتالي يبرز السؤال التالي: كيف تستطيع هذه الدول الأقل كفاءة منافسة الدول الصناعية المتقدمة؟

إجابة هذا السؤال تكتسب أهمية إضافية في ضوء التذمر المستمر من قبل ممثلي الدول النامية بأن صناعتهم أقل كفاءة من تلك في الدول الصناعية المتقدمة وبالتالي فإنهم يجادلون بأن على هذه الدول النامية أن تعمل على حماية صناعتها من هذه المنافسة الأجنبية غير العادية.

وقد جاء جوهر الميزة النسبية "لريكاردو" لإلقاء الضوء على هذا السؤال الهام على وجه التحديد.

---

[1]–جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص (22–23).

[2]–السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 23.

وقد بين "ريكاردو" في كتابه المذكور (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) أن شرط توفر ميزة مطلقة للدولة في إحدى السلع لي ضروريا لكي تحقق هذه الدولة مكاسب من الدخول في التجارة الدولية، بل يكفي أن يتوفر للدولة ما اسماه "ريكاردو" "بالميزة النسبية " في إحدى أو بعض السلع التي تنتجها وبالتالي فان قيام التجارة المربحة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع عبر الدول وليس التكاليف المطلقة.

ولذلك يمكن للدولة أن تحقق مكاسب من التجارة حتى لو كانت ذات تكاليف حقيقة أكبر في جميع السلع التي تنتجها مقارنة مع شركائها التجاريين[1].

ونستطيع توضح نظرية "ريكاردو" عن طريق المثال التالي:

حيث افترض وجود دولتين فقط هما انجلترا والبرتغال كل منهما يقوم بإنتاج سلعتين فقط هما المنسوجات والخمور، واعتمد على نظرية العمل للقيمة، والتي ترى أن العمل هو العنصر الوحيد الذي يقيس قيم السلع، أي تقاس تكلفة السلع بساعات أو وحدات العمل المبذول فيها.

الجدول رقم (02) تكلفة إنتاج الخمور والمنسوجات في انجلترا والبرتغال مقدرة بساعات العمل:

السلعة / الدولة	وحدة المنسوجات	وحدة الخمور
إنجلترا	100	120
البرتغال	90	80

المصدر: محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، ص 35.

يتضح من الجدول ما يلي:

-**من حيث الميزة المطلقة**: نجد أن البرتغال لديها ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين حيث يمكنها إنتاج السلعتين بتكلفة مطلقة أقل نظرا لأن تكلفة الوحدة المنتجة من السلعتين مقدرة بساعات العمل في البرتغال أقل، وانجلترا أسوأ مطلقا في إنتاج السلعتين، لأن تكلفة الوحدة المنتجة من السلعتين مقدرة بساعات العمل فيها أكبر، ولذلك فمن مصلحة البرتغال أن تخصص في انتاج وتصدير السلعتين وإن انجلترا لا تنتج شيئا وذلك وفقا لنظرية المزايا المطلقة، ومن ثم لا تقوم بينهما تجارة دولية، وهذا يوضح لنا أن نظرية المزايا المطلقة لا تصلح لتفسير قيام التجارة الدولية.

[1]–رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص 25–26.

من حيث الميزة النسبية: تتمتع الدولة بميزة نسبية في إنتاج سلعة ما إذا استطاعت انتاجها بتكلفة أقل نسبيا من غيرها من الدول الأخرى، وتتمثل التكلفة النسبية في تكلفة كل سلعة منسوبة إلى السلع الأخرى في الدولتين.

وبافتراض وجود دولتين هما (أ،ب) وسلعتين هما (س،ص) فانه يمكننا حساب التكلفة النسبية وفقا للصيغة التالية:

التكلفة النسبية لإنتاج السلعة (س) في الدولة (أ):

$$= \frac{\text{تكلفة انتاج السلعة}(\text{س}) \text{ في الدول}(\text{أ})}{\text{تكلفة انتاج السلعة}(\text{ص}) \text{ في الدول}(\text{ب})}$$

ورغم تمتع البرتغال بكفاءة مطلقة في إنتاج السلعتين، إلا أنها أكثر كفاءة في إنتاج الخمور، وكذلك رغم انخفاض كفاءة انجلترا في إنتاج السلعتين إلا أن وضعها النسبي أفضل في مجال إنتاج المنسوجات، ونستطيع حساب الميزة النسبية لكل سلعة كما يلي:

(أ): حساب الميزة النسبية للمنسوجات:

التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات في انجلترا =

$$\frac{\text{تكلفة انتاج وحدة المنسوجات في انجلترا}}{\text{تكلفة انتاج وحدة الخمور في انجلترا}} = \frac{\mathbf{100}}{\mathbf{120}} = \mathbf{0.83}$$

$$\textbf{التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات في البرتغال} = \frac{\mathbf{90}}{\mathbf{80}} = \mathbf{1.125}$$

ويلاحظ أن تكلفة المنتجة من المنسوجات في انجلترا تعادل 83% من تكلفة الوحدة المنتجة من الخمور، بينما تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات في البرتغال تعادل 112.5% من تكلفة الوحدة من الخمور، انجلترا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج المنتوجات، حيث تنتجها بتكلفة أقل نسبيا.

ب-حساب الميزة النسبية للخمور:

التكلفة النسبية لإنتاج الخمور في انجلترا=

$$\frac{\text{تكلفة انتاج وحدة المنسوجات في انجلترا}}{\text{تكلفة انتاج وحدة الخمور في انجلترا}} = \frac{\mathbf{120}}{\mathbf{100}} = \mathbf{1.2}$$

$$\textbf{تكلفة النسبية لانتاج الخمور في البرتغال} = \frac{\mathbf{80}}{\mathbf{90}} = \mathbf{0.89}$$

ويلاحظ أن تكلفة الوحدة المنتجة من الخمور في انجلترا تعادل 120% من تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات بينما تكلفة الوحدة المنتجة من الخمور في البرتغال تعادل 89% من تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات، وهذا يعني أن الخمور أرخص نسبيا في البرتغال، أي أنها تنتجها بتكلفة اقل نسبيا من انجلترا، ولذا فان البرتغال تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الخمور، حيث تنتجها بتكلفة أقل نسبيا.

ويتضح مما سبق أنه يوجد اختلاف في المزايا النسبية بين الدولتي، لذا تقوم بينهما التجارة الدولية، حيث تتخصص انجلترا في إنتاج وحدتين منسوجات وتتخصص البرتغال في إنتاج وحدتين خمور، ويتم تبادل الدولي بينهما على أساس وحدة بوحدة، ومن ثم يتحقق مكسب من قيام التجارة الدولية لكل من الدولتين[1].

3-جون ستيوارت ميل ونظرية القيم الدولية:

جاءت نظرية "ميل مكملة لنظرية "ريكاردو"، فقد كان اهتمام "جون استيوارت ميل" منصب على جانب الطلب في التجارة الدولية، وهو ما أهمله تحليل "ريكاردو" وبصفة خاصة عن نسبة التبادل التي بمقتضاها يتم تبادل السلع دوليا وحسب رأي "ميل" فان نسبة التبادل سوف تقع داخل الحدود التي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين وبمعنى آخر ستقع بين نسبتي التبادل الداخليتين في كلتا الدولتين، وتتحدد بالطلب المتبادل للدولتين كما أوضح أن القيمة الدولية للسلعة ستتحدد عند المستوى الذي يحقق التعادل في الطلب المتبادل.

ويرى ميل أنه يوجد معدل فريد بين المعادلات الممكنة الذي يقع بين معدل التبادل الأدنى والأقصى، والذي يحقق التعادل بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات للبلدان باعتبار أن صادرات البلد الأول هي واردات البلد الثاني وأن أي معدل آخر غير هذا يؤدي غلى الاختلاف بين الصادرات والواردات فيقع أحد البلدان في فائض والآخر في عجز.

وحسب "جون استيورات ميل" فإن توزيع النقد يتوقف على عاملين أساسيين هما:

- حجم الطلب المتبادل في كلتا الدولتين.
- مرونة الطلب.

لقد أخذ "ميل في الحساب تأثير نفقات النقل الذي له تأثير مزدوج على التجارة الخارجية، فمن ناحية يؤدي حسابها في سعر التكلفة إلى زيادة تكلفة الواردات والذي سيؤدي بدوره إلى تغيير الطلب المتبادل بسبب اختلاف المرونات ومنه تغيير معدل التبادل.

---

[1]–السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 35–38.

ومن ناحية أخرى تعد تكلفة النقل من التخصص الدولي للعمل لأن وجود النفقات يزيد من تكلفة السلع المستوردة مما يجعل إنتاجها محليا أفضل من استيرادها.

وقد استخلص "ميل" إلى كون نسبة الاستبدال تميل إلى الاتجاه في صالح الدولة التي يكون طلبها على السلع الدولية الأخرى قليل المرونة، هذا معناه أن حجم الطلب لا يتاثر بتغيير السعر والعكس في حالة السلع التي يكون الطلب عليها مرنا[1].

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الدولية :

أوضحت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية أن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف النفقات النسبية للإنتاج في البلاد المختلفة سواء تمثلت في نفقات العمل وحده أو عناصر الإنتاج مجتمعة، لكن هذه النظرية لا توضح أسباب اختلافات النفقات النسبية بين هذه البلاد. أي أن النظرية التقليدية تحدد لنا متى تقوم التجارة الدولية ولكنها لا تفسر لنا لماذا تقوم التجارة الدولية، فهي إذا تصف حالة مشاهدة ولا تفسرها.

لقد قامت النظرية السويدية بتقديم هذا التفسير بواسطة الكاتبين الشهيرين "هكشر" و"بريل أولين".

1-النظرية السويدية (نظرية هكشر- أولين)

ترجع نظرية "هكشر-أولين" سبب قيام التجارة الدولية كما لاحظ التقليديون بحق إلى اختلاف النفقات النسبية، لكنهما يضيفان أن اختلاف النفقات النسبية يرجع إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج[2]، وذلك نظرا لأن عناصر الإنتاج لا تتوافر بنفس الدرجة في جميع الدول فيترتب على ذلك تفاوت درجة عناصر الإنتاج بين الدول، الأمر الذي يسبب اختلاف أسعار هذه العناصر من دولة إلى أخرى ويتسبب ذلك في اختلاف تكاليف الإنتاج النسبية من دولة إلى أخرى وتقاس درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر إنتاجي ما بالمعادلة التالية[3]:

$$\text{الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج} = \frac{\text{عرض هذاالعنصر}}{\text{عرض عناصر الإنتاج الأخرى}}$$

[1]–سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم الاقتصادية، 2002–2003، ص 18–19.

–عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 95. [2]

–السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 87. 3

وقد اعتمدت نظرية "هكشر وأولين" على مجموعة من الفروض في حين أنها لم تلتزم بفرض الكلاسيك القائل أن قيم السلعة تتحدد بقيمة العمل المبذول في إنتاجها لذلك سنسقط هذا الفرض من قائمة الفروض الموضحة في النظرية الكلاسيكية ونضيف الفروض الباقية في هذه القائمة والتي هي كالآتي:

أ-أن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة واحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد فدوال الإنتاج بالنسبة لأي سلعة إذن واحدة في البلد الواحد وقد تكون كذلك بين البلدان المختلفة وقد لا تكون.

ب-أن السلع المختلفة تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج.

ج-أن أذواق المستهلكين معطاة بحيث أنه لن يترتب على التجارة الدولية أي تغير في هذه الذواق، وأن هذه الذواق لا تختلف كثيرا من بلد لآخر.

د-أن نمط توزيع الدخل معطى ومعروف بشيء من التفصيل.

فدالة الإنتاج تعني تلك العلاقة القائمة فيما بين كمية الإنتاج من سلعة معينة وبين الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج المختلفة بما فيها المدخلات الوسيطة، ففي مجال إنتاج القطن مثلا: تعني الدالة الإنتاج العلاقة بين الكمية المنتجة من القطن (ولتكن قنطار واحد مثلا) وبين الكميات المستخدمة من العمل والأرض ورأس المال والمياه والسماد والبذور بالإضافة إلى المناخ بالطبع، وفي مجال إنتاج القماش، تعني دالة الإنتاج العلاقة بين كمية من القماش (وليكن طنا واحدا من القماش) أو عدد من الأمتار وبين الكميات المستخدمة من العمل ورأس المال والأرض والمواد الخام والمياه... الخ. فدوال الإنتاج تسمح لنا بحساب الناتج الكلي والمتوسط، والحدي لأي سلعة من السلع، ومعنى وحدانية دوال إنتاج السلعة الواحدة في البلد الواحد هو آلا تكون هناك فروق في إنتاجية عناصر الإنتاج المختلفة في إنتاج نفس السلعة داخل البلد الواحد، ففي حالة القطن مثلا: يعني هذا أن طريقة إنتاج القطن لا تختلف من نوع المزارع (المزارع الصغيرة أو العائلية مثلا) إلى نوع آخر (المزارع الكبيرة أو الرأسمالية)، وفي حالة القماش، يعني هذا الفرض أن طريقة الإنتاج القماش واحدة في البلد، وهذا سيتبعه وجود إنتاج يدوي جنبا إلى جنب مع الإنتاج الآلي، والإنتاج شبه الآلي. إن التأمل في هذا الفرض يوضح أنه يعني، في أحد جوانبه، أن البلد محل الاعتبار لا يمر بمرحلة انتقالية من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما قد يعني بالتالي أحد أمرين:

الأمر الأول: أن النظرية تريد بهذا الفرض التجرد عن البعد التاريخي في دراسة التبادل الدولي.

الأمر الثاني: أن النظرية لا تنطبق إلا على البلاد التي وصلت في تطورها التاريخي إلى حالة من الاستقرار ينعدم معها تواجد أنماط الإنتاج المختلفة السابقة الإشارة إليها ويجل محلها نمط وحيد هو أكبرها تطورا وإن صح هذا

التفسير الأخير، فان النظرية لا تهتم إلا بالتبادل بين الدول الرأسمالية المتقدمة في العالم اليوم، مهملة بذلك التبادل بين الأغلبية العظمة من بني الدول[1].

أما الفرض الخاص بأن أذواق المستهلكين معطاة فالمقصود به عزل تأثير التجارة الدولية عن أذواق المستهلكين وبالتالي على نمط استهلاكهم من الناحية التحليلية الفنية، يراد بهذه الفرض تحاشي التفاعل (أو الفعل ورد الفعل) الذي يمكن أن يقوم بين التجارة الدولية من جانب أذواق المستهلكي، ومن جانب آخر لا يشك أحد في أن هذا الفرض غير واقعي، لكن تجب الإشارة إلى أنه قصد به إفساح المجال للتركيز على تأثير التجارة الخارجية على مستوى الدخل وبالتالي على الاستهلاك، فالتبادل التجاري الدولي إنما يتم لتحقيق المواءمة بين الإنتاج على أساس التخصص من ناحية وبين مقتضيات الاستهلاك من ناحية أخرى. وبهذا المعنى فالتبادل الدولي دالة في التفاوت بين الإنتاج والاستهلاك أي يتوقف عليهما. وسوف يزيد الأمر تعقيدا بدرجة كبيرة إذا أدخلنا في الاعتبار تأثير التجارة الدولية على الاستهلاك من خلال تأثيرها على أذواق المستهلكين.

نأتي أخيرا لناقشة الفرض المتعلق بثبات توزيع الدخل، نحدد أولا المقصود بتوزيع الدخل ثمة معنيان متداولان بين الاقتصاديين عند الحديث عن هذا الموضوع، فهناك من ناحية توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية كل حسب مساهمته، طبقا لوظيفته وهو ما يعرف بالتوزيع الوظيفي للدخل، وهناك من ناحية أخرى توزيع الدخل على أفراد المجتمع طبقا لحجم الدخل الذي يحصل عليه كل فرد من مختلف المصادر (أي من العمل والملكية) ويعرف هذا بالتوزيع الشخصي للدخل[2].

1-انتقادات نظرية "هكشر-أولين":

تركز اهتمام النظرية على الندرة أو الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج أي على الجانب الكمي وأهملت الجانب النوعي لهذه العناصر.

-تفترض النظرية تجانس عوامل الإنتاج في جميع البلدان غير أن هذا الافتراض غير واقعي لأن هذه العوامل غير متجانسة ومتنوعة تختلف باختلاف البلدان، كما أنه لا يمكن أن تتساوي نسب مزج هذه العناصر عند إنتاج منتوج معين في بلدان مختلفة نظرا للتفاوت التقني والفني الموجود بينهما[3].

---

[1]–مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2007، ص 54–55.

[2]–عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 97–98.

[3]–محمود يونس، الاقتصاد الدولي، دار المعارف العربية، مصر، ص 78.

-إهمال النظرية لإمكانية انتقال عناصر الإنتاج على المستوى الدولي فقد اشتركت النظرية مع نظرية النفقات النسبية في إهمال إمكانية تحرك عناصر الإنتاج على المستوى الدولي.

-إمكانية اختلاف أساليب الانتاج للسلعة الواحدة، نجد أن نظرية "هكشر"ـ أولين" افترضت تماثل دالة إنتاج السلعة الواحدة، لكن الواقع أثبت عكس ذلك حيث أن دالة إنتاج السلعة الواحدة تختلف من دولة إلى أخرى وليست متماثلة، وهذا ما يسمى بلغز اليونتيف.

نتائج تحليل اليونتيف: وهو اقتصادي أمريكي قام بدراسة تحليله على صادرات وواردات أمريكا وذلك كتطبيق مباشر لنظرية "هكشرـ أولين" والمفروض نظريا، أنه حسب هذه النظرية أن أمريكا لديها وفرة نسبية في عنصر رأس المال وبالتالي تنتج وتصدر سلع كثيفة رأس المال، لدى أمريكا ندرة نسبية في عنصر العمل لذلك فإنها ستتورد سلع كثيفة العمل....الخ، ولكن نتائج الدراسة التطبيقية أثبتت أن صادرات أمريكا كلها سلع كثيفة العمل، أما وارداتها كلها سلع كانت كثيفة رأس المال، وهذه نتيجة عكسية للنظرية وهذا ما يسمى بلغز ليونتيف، ولكن ليونتيف قدم تفسير لهذا اللغز حيث قرر أن مهارة العامل الأمريكي ثلاثة أمثال العامل الأجنبي وبالتالي لو تم ضرب عدد العمال في أمريكا في ثلاثة يصبح لدى أمريكا وفرة نسبية في عنصر العمل وندرة نسبية في رأس المال، ومن ثم تنتج وتصدر سلع كثيفة وتستورد سلع كثيفة رأس المال، وهذا هو التفسير النظري، ولكن يوجد عامل آخر أدى إلى هذا اللغز وهو أن ليونتيف لم يحتسب الواردات الفعلية لأمريكا ولكن تم حسابها على أساس البديل المحلي معتمدا على تماثل دالة إنتاج السلعة الواحدة ومن ثمة أدى إلى نتيجة عكسية وفي الواقع فإن دالة إنتاج السلعة الواحدة غير متماثلة حيث يوجد اختلاف في دالة إنتاج السلعة الواحدة[1].

المطلب الثالث: النظرية الحديثة للتجارة الخارجية:

1-نظرية ستيفان ليندروالتبادل الدولي:

لقد اهتم "ليندر" بالإطار الديناميكي للتجارة الخارجية وركز على الوضع الاقتصادي والآثار المترتبة على التبادل الدولي واعتبر أن الطلب المحلي على السلع كأحد المحددات الأساسية للصادرات والواردات المحتملة.

1-1-الطلب المحلي:

لقد فرق "ليندر" في تفسيره للتبادل الدولي بين تجارة المنتجات الصناعية وتجارة المنتجات الأولية، فحسب رأيه فإن تجارة المنتجات الصناعية تقوم بين الدول التي لا يوجد بينها اختلافات جوهرية في عوامل الإنتاج، أما تجارة المنتجات الأولية فتكون بين الدول متقدمة وأخرى متخلفة وذلك راجع إلى عوامل أخرى بخلاف

[1]–السيد محمد أحمد السرياتي، مرجع سابق، ص 103-104.

التفاوت في هبات الموارد[1]. فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى "ليندر" أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية وأن هذه الميزة تتحدد بنسب عناصر الإنتاج وهو نفس تفسير "هكشر" و"اولين"، أما فيما يخص السلع الصناعية سرى "ليندر" أنه هناك مجموعة من العوامل التي تحدد الصادرات المحتملة والواردات المحتملة، وهناك مجموعة أخرى من العاوامل التي تحدد الصادرات الفعلية والواردات الفعلية، ومن أهم محددات الصادرات المحتملة حجم الطلب المحلي، إذ لكي يصبح في مقدور أي بلد أن يصدر سلعة معينة إلى الخارج لا بد أن يكون هناك طلب محلي على هذه السلعة، ولا بد أن يكون إنتاجه منها على أقل في المراحل الأولى، موجها لهذا الغرض.

والمبدأ الأساسي لنظرية "ليندر" هو وجود طلب محلي على السلع (سواء لأغراض الاستثمار) يعتبر شرطا ضروريا وليس كافيا لتكون هذه السلع صادرات محتملة[2].

1-2-كثافة التجارة في السلع المصنوعة:

كثافة التجارة في مفهوم "ليندر" هي مقياس لحجم التجارة بين الدول بعد استبعاد تأثير حجم الدول على حجم التجارة بينها، وتقاس كثافة التجارة بميل البلاد المختلفة للاستيراد من بعضها، ويمكن القول أنه كلما تشابه هيكل الطلب في بلدين كانت التجارة المحتملة بين هذين البلدين أكثر كثافة، اما عن محددات هيكل الطلب في البلاد المختلفة فيرجع "ليندر" هيكل الطلب إلى مجموعة من العوامل من أهمها الدخل المتوسط فهو يرى أنه كلما ارتفع متوسط الدخل في بلد ما، أدى ذلك إلى تحول الطلب إلى سلع معقدة التركيب سواء كانت سلع استهلاكية أو سلع استثمارية، وعلى ذلك فإن التجارة المحتملة تكون أكثر كثافة بين الدول التي يتقارب مستوى الدخل المتوسط فيها، رغم التسليم أن هناك عوامل أخرى تحدد هيكل الطلب مثل المناخ واللغة والدين والثقافة.

1-3-آثار قيام التبادل الدولي:

يفرق " ليندر" في هذا المجال بين نوعين من البلاد، البلاد التي تتمتع اقتصاداتها بالقدرة على التكيف للوضع الجديد بإعادة تخصيص الموارد، والبلاد التي لا تتمتع بهذه القدرة، ويمكن أن نطلق على النوع الأول البلاد المتقدمة وعلى النوع الثاني البلاد المتخلفة، والسبب في هذه التفرقة في مجال بحث أثر التبادل الدولي هو أن هذا الأثر يختلف كما ونوعا باختلاف درجة مرونة الهيكل الاقتصادي، فإذا كان هذا الهيكل مرنا، كما هو الحال في النوع الأول من البلاد، أمكن التكيف مع الوضع الجديد بإعادة تخصيص الموارد بما يحقق الاستفادة من التبادل

---

[1]–محمود يونس، مرجع سابق، ص 78.

[2]–عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 130–131.

الدولي أما إذا كان الهيكل الاقتصادي من الجمود بحيث لا يمكن إعادة تخصيص الموارد بين قطاع التصدير وقطاع منافسة الواردات، فإن النتيجة هي اختفاء قطاع منافسة الواردات في المدى الطويل وبخصوص أثر التبادل على الدول ذات الاقتصادات التي لا تتمتع بالقدرة على إعادة تخصيص الموارد أي البلاد المتخلفة[1].

2-فرنون ودورة المنتج:

بالرغم من قوة النظرية الكلاسيكية التي تعزو التجارة بين الدول إلى الاختلافات التكنولوجية إلا أن أحد محددات هذه النظرية يكمن في اعتمادها الأسلوب الساكن في تقرير الميزة النسبية وأنماط التجارة، فالميزة التكنولوجية غير ساكنة وقابلة للتغيير مع الزمن في ظل سهولة انتقال التكنولوجية عبر الدول، وقد قام الاقتصادي "فرنون" بتطوير نموذج تحليل ديناميكي لميزة النسبية[2]، فهو يستند إلى فكرة الاحتكار التكنولوجي المرتبط بالاختراع ويركز على السلعة الجديدة في حد ذاتها وعلى مراحل دورتها، ويؤلف بين تطور طبيعة السلعة، طوال دورتها وبين التطورات التي تشهدها في التجارة الدولية[3]، ويفرق "فرنون" بين ثلاثة مراحل لتطوير شروط أماكن إنتاج المنتوج، وهي كما يلي[4]:

2-1-مرحلة الإنتاج:

يبدأ صنع هذا المنتج في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يصاحب هذا المنتوج نوع من عدم التأكد حيث يجعل تسويقه في السوق المحلي وتكون تكلفة الإنتاج مرتفعة.

2-2-مرحلة الانتشار:

يبدأ المنتج بالتنوع، ومن هنا تبدأ الولايات المتحدة في تصدير بعض الكميات من السوق المحلي إلى السوق الخارجي وبالتحديد أن تستثمر في إنتاج هذا إنتاج في الدول الصناعية ولا تتردد في استيراده إذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل.

2-3-مرحلة النمطية الشديدة:

---

[1]–مجمدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 96–97.

[2]–رشاد العطار وآخرون، مرجع سابق، ص:35

[3]–جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص:34.

[4]–جون هدسون والآخرون، العلاقة الاقتصادية الدولية، ترجمة عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر، السعودية1987،ص:135.

أي معناه في هذه المرحلة يصبح المنتج نمطيا بدرجة كبيرة كما أن سوقه أصبحت معروفة بالكامل وهذا يبدأ

الشكل التالي-01- يوضح مراحل دورة المنتج

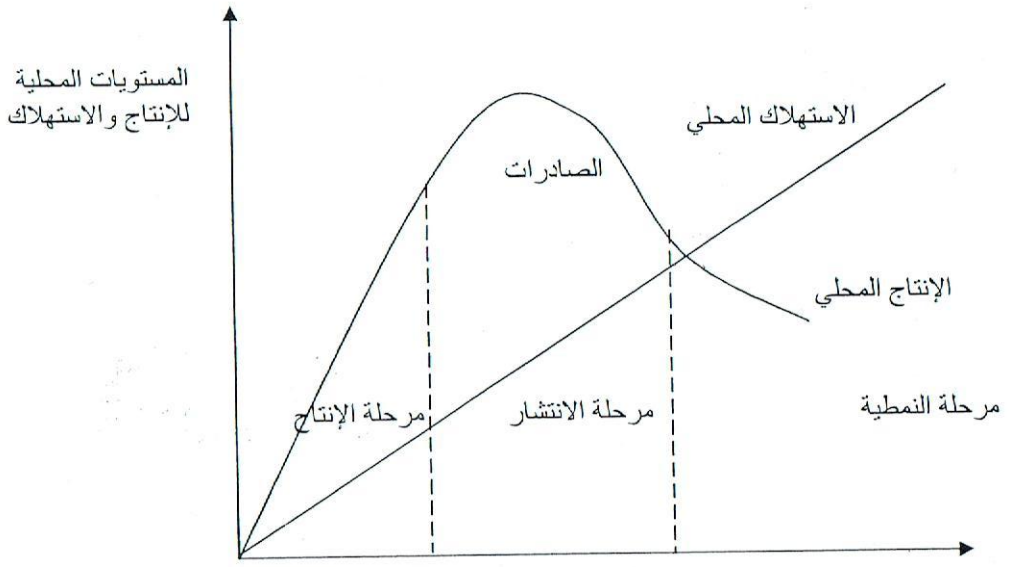

المصدر: زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية 1992، مصر، ص: 82.

التفكير في إقامة المشاريع في بعض الدول النامية وذلك بسبب انخفاض مستويات الأجور فيما رغم ارتفاع تكاليف قطع الغيار ومعدات الصيانة.

نستنتج من خلال المراحل السابقة أن إنتاج منتوج جديد يبدأ في التحفظ بالميزة النسبية لهذا المنتوج، ثم يبدأ انتشار فنون وتقنيات إنتاج هذا المنتوج الجديد وبعدها تقوم المنافسة بين هذه الدول وبالتالي تدفع الشركات صاحبة التجديد في التفكير في استثمار هذا المنتوج في الدول النامية وذلك للاستفادة من انخفاض تكاليف اليد العاملة.

3-نظرية التبادل اللامتكافئ:

إن من شأن التبادل الدولي أن يعود بالنفع على أطرافه حسب النظرية الكلاسيكية وكذا التوافر النسبي لعوامل الإنتاج وكذا من شأنه أيضا أن يؤدي إلى تقارب مستويات الدخول في الدول النامية.

ولكن في الواقع التبادل الدولي لم يكن كذلك لا في الماضي ولا في الحاضر، ولذا فلابد من النظر إليه في إطار اللاتكافؤ بين أطرافه وذلك هو أساس نظرية التبادل اللامتكافئ[1].

3-1-الصياغة الأولية لنظرية التبادل اللامتكافئ:

منذ الخمسينات ظهر في كتابات بعض الاقتصاديين ومن بينهم "ميردال" وغيرهم أن الدول المتخلفة تمثل الطرف الأضعف في عملية التبادل بمعنى أن تبادل مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول المتخلفة هو تبادل لا متكافئ.

لقد أصبح "ميردال" أن التبادل الدولي لا ينتج عنه اتجاه نحو التساوي في الدخول كما تقول النظرية الكلاسيكية والسويدية وأن ما تقول به هذه النظريات يرجع إلى أهم الفروض لهذه النظريات وهي كالأتي:

-فرض التوازن المستقر.

-فرض انسجام المصالح.

-فرض المنافسة الكاملة.

إن مضمون فكرة التوازن المستقر، أنه إذا اختل التوازن فإنه يولد قوى تلقائية تعيد الأمور إلى نصابها، أي أن الفروق في أسعار عناصر الإنتاج التي تقوم بين الدول تولد قوى تلقائية وذلك من خلال التبادل ومنه هذه القوى التلقائية تؤدي إلى القضاء على هذه الفروق.

---

[1]–محمود يونس، الاقتصاد الدولي، دار المعارف المغربي، مصدر، 1999، ص 91.

إن انخفاض سعر أحد عناصر الإنتاج في بلد آخر فإنه يترتب له –البلد الأول-ميزه نسبية على البلد الثاني في السلعة الكثيفة في عنصر الإنتاج الرخيص وبذلك يصدر البلد الأول هذه السلعة ومنه فإن هذه السلعة يزيد عليها الطلب وبالتالي يتجه السعر نحو الارتفاع، وبالمقابل يحدث العكس في البلد الثاني ومنه تساوى أثمان عناصر الإنتاج.

أما فرضية انسجام المصالح، فهي بمعنى أنه لا يوجد تناقص بين طرفي التبادل، بينما فرضه المنافسة الكاملة تتضمن في أساسها أنه ليس بمقدور أي طرف من طرفي التبادل أن يحدد نتيجة التبادل بمفرده.

إن هذه العروض عرفت انتقادات شديدة من طرف الاقتصادي "ميردال" الذي يرى أن العملية الاقتصادية هي عملية تراكمية، بمعنى أن وجود فروق في ظل الظروف القائمة يؤدي إلى مزيد من الفروق، أما بالنسبة لفرضية انسجام المصالح فهو تعبير عن وجهة نظر من تحصلوا على نصيب أكبر من الحياة، أما فرضية المنافسة الكاملة فقد انتقدت من ناحيتين:

-**الناحية الأولى**:هي بعيدة عن الواقع خاصة في إطار العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

-**الناحية الثانية**:هي فرضية لا معنى لها في إطار الظروف الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية للدول المتخلفة.[1]

يستنتج "ميردال" أنه إذا نظرنا إلى العملية الاقتصادية كعملية تراكمية، وإذا رفضنا فرض المنافسة الكاملة فإن النتيجة المنطقية هي ازدياد اللامساواة بسبب عدم التكافؤ بين طرفي التبادل.

-أما الاقتصادي "بريبش"، فقد أشار إلى عدم التكافؤ بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة وما ينتج عنه من ضرر للدول النامية باعتبارها الطرف الأضعف وقد ركز على أحدث صور هذا الضرر وهو تدهور معدل التبادل الدولي للدولة النامية، وقد استنتج الاقتصادي "بريبش" أن على الدولة المتخلفة أن تهجر مبدأ الحرية للتجارة الخارجية وأن تنتهج سياسة تجارية حمائية تمكنها من إنشاء صناعة وطنية بالداخل.

3-2-الصياغة الحديثة لنظرية التبادل اللامتكافئ:

تعتبر نظرية التبادل اللامتكافئ أحدث نظرية نتناول فيها تفسيرا للتجارة الخارجية فحسب "ريكاردو" فإن التبادل هو أساس تبادل كميتين متساويتين لكنها تختلفان في قيمة الاستعمال، أي أن الأشياء موضوع التبادل تحتوي على نفس الكمية من العمل، وبقا لنظرية العمل فالقيم تكون لهما قيمة واحدة، لكنهما تمثلان قيم

[1]–سلطاني سلمي، مرجع السابق، ص26–27.

استعمال مختلفة وهذا الاختلاف في قيم الاستعمال بالنسبة لطرفي التبادل هو أساس ما يحققاه من نفع والتبادل المتكافئ يعني أن المنتجات لا تتبادل عند قيمتها.

3-2-1-التبادل اللامتكافئ عند إيمانويل: "يميز التبادل بصورتين مختلفتين:

فالصورة الأولى: تكون الأجور في البلدين واحدة ولكن التركيب العضوي لرأس المال يختلف من بلد لآخر وبفعل قانون تحويل القيمة إلى أسعار الإنتاج فإن ساعة من العمل الكلي للبلد الذي يرتفع فيه التركيب العضوي الرأس المال (أولا وهو البلد المتقدم) تحصل على منتجات أكثر في السوق العالمية مما تحصل عليه ساعة من العمل الكلي للبلد الذي ينخفض فيه التركيب العضوي لرأس المال، أي أن إنتاجية العمل تترتب عليها اختلافات في معدلات مبادلة ساعة من العمل الكلي في البلدين، ويرى البعض أن عدم التكافؤ يبرره في هذه الحالة تفاوت الإنتاجية.

أما الصورة الثانية: فيتم التبادل بين دول يتساوى فيها التركيب العضوي لرأس المال في البلد دين ولكن تختلفان من حيث معدلات الأجور، ويكون النشاط الإنتاجي في البلدين متشابه حيث أن طرق الإنتاج تكون متشابهة، وذلك في ظل تساوي التركيب العضوي لرأس المال.

وبالرغم تشابه طرق الإنتاج فإن معدلات الأجور تكون مختلفة بحيث أن معدل الأجر في البلد المتقدم أكبر من معدل الأجر في البلد المتخلف[1].

3-2-2-التبادل اللامتكافئ عند سمير أمين: لقد انطلق " سمير أمين" في دراسته لظاهرة التجارة الدولية من كون المبدلات التجارية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة هي مبادلات لا متكافئة وذلك بسبب اختلاف مستويات الأجور بحيث يجعل نقل القيم من الدول المتخلفة اتجاه الدول المتقدمة، وأن التبادل الغير متكافئ هو أساس التطور الغير متكافئ، ويرى أن الدول المتخلفة أمام طريق ألا وهو القطيعة مع السوق الرأسمالية العالمية، وان أي محاولة للتنمية في ظل هذا النظام مالها الفشل.

وذهب "سمير أمين" إلى تعريف التبادل اللامتكافئ على أنه هو تبادل المنتجات في إنتاج يكون فيه الفرق بين الأجور أعلى من الفرق بين المنتجات.

في ظل انخفاض الأسعار للمنتجات المصدرة من طرف الدول المتخلفة بحيث يكون تأثيرها أقل مما لو أنتجت في الدول المتقدمة ذات الأجور المرتفعة، هذا يزيد من حدة التبادل غير متكافئ بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة،

---

[1]–جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، من مزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ، دارالنهضة العربية، ط4، مصر، 1992، ص 77–79–80–81.

حيث تستفيد الدول المتقدمة من الفرق بين القيم، ويجع "سمير أمين" صعوبة نمو الدول المتخلفة إلى التبادل اللامتكافئ ويشير إلى بحث الدول الرأسمالية عن مجال لتحقيق أسواق جديدة وسيطرة الدول المتقدمة على الدول المتخلفة، ومنه فإن التفاوت في الأجور بين الدول المتخلفة والمتقدمة هو النقطة الأساسية والسبب الرئيسي الذي من خلاله يمكننا تفسير التدهور في معدلات التبادل الدولي المختلفة ومن خلاله يمكن تفسير التبادل اللامتكافئ، يختم "سمير أمين" للتبادل اللامتكافئ بظاهرة انقسام العالم إلى قسمين:

قسم غني وهو الدول الرأسمالية، وقسم فقير يتمثل في الدول النامية ومدى استغلال الأولى للثانية[1].

المبحث الثالث: السياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية:

يرجع تدخل الدولة في حركة تجارتها الخارجية إلى زمن بعيد وهو تدخل مكان ولا يزال شائعا في كل دولة من الدول بلا استثناء، وهنا لابد من فلسفة للمشروع لمثل هذا التدخل تتمثل في حماية المنتج المحلي من جهة وزيادة الإيرادات الحكومية من جهة أخرى وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات والاعتماد على السلع المصنعة المحلية من جهة ثالثة[2].

ويقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة.

المطلب الأول:أهداف السياسات التجارية:

هناك أهداف متعددة للسياسة التجارية، ولعل أكثر هذه الأهداف انتشارا هو تحقيق موارد للخزانة العامة وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية الاقتصاد القومي من خطر الإغراق وحماية الصناعة الناشئة، وإعادة الدخل القومي، وحماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية، بالإضافة إلى أهداف إستراتيجية ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى ثلاث مجموعات رئيسية، اقتصادية، اجتماعية، إستراتيجية.

---

[1]–باشي أحمد، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية،حالة الدول القديمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1986، ص 83.

[2]–موسى سعيد، مطر وآخرون، مرجع سابقث، ص 61.

1-الأهداف الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

1-1-تحقيق موارد لخزينة العامة:

قد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الإنفاق العام بكل أنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية،في كثير من الحالات ويعتبر الحصول على موارد عن هذا الطريق أكثر فعالية وأكثر فعالية وأكثر قبولا سياسيا من بعض الطريق البلدية لتمويل الخزانة العامة ، فعادة ما يتم الحصول على المواد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل ، كما أن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها عن هذا الطريق تكون ، على الأقل في جزء منها مدفوعة بواسطة الأجانب على انه يجب التحرر عند تحديد طرق تحقيق هذا الهدف فلو تم تحقيقه بفرض الرسوم الجمركية على السلع المستورة دون تمييز ، قد يؤدي هذا إلى الإخلال باعتبار العدالة الاجتماعية أو باعتبار التنمية الاقتصادية أو هما معا ، كما الهدف يلزم لتحقيقه.

اختيار النوع المناسب من السلع والخدمات في التجارة الدولية بالتحديد أن تكون المرونة السعرية لطلب عرض هذا النوع من السلع ضعيفة[1].

1-2-تحقيق توازن في ميزان المدفوعات:

حسب نظرية ميزان المدفوعات القائلة أن القوي التلقائية قد لا تكفي في ظروف تاريخية معينة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، كما أن اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة، كوسيلة لاستعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات أمر تقف دونه محاذير كثيرة، فقد تكون المرونة السعرية للصادرات والواردات ضعيفة وقد يحدث تدهور شديد في معدل التبادل لتخفيض قيمة العملة، قد يؤدي هذا التخفيض إلى زيادة عبء الديون الخارجية إذا كانت نسبة الديون المعلنة أجنبية نسبة كبيرة، وهو الوضع الغالب، وبالاضافة إلى ذلك فانه بالنسبة للدولة النامية لن يجد تخفيض قيمة العملة أية نتيجة، وذلك بالنظر لتوضاع المرونة الداخلية للطلب الخارجي على صادراتها وارتفاع المرونة الداخلية للطلب الداخلي على وارداتها لكل هذه الأسباب قد لا تجد الكثير من الدول، وعلى الأخص الدول النامية منها، قد لا تجد مفرا من اتخاذ الاجراءات الكفيلة باستعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

[1]– مهدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 117–118.

1-3-حماية الانتاج المحلي من المنافسة الأجنبية:

قد تستهدف السياسة الاقتصادية في ظل ظروف معينة حماية الانتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، ولذلك يعتبر هذا أيضا هذف من أهداف السياسة التجارية والمقصود هنا عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على الانتاج المحلي في بعض الفروع، وتبرز ضرورة الحماية في هذا المجال متى كانت النفقة الحقيقية للانتاج في الداخل أكبر منها في الخارج، ومتى رؤي لأسباب مختلفة أن الحفاظ على الانتاج المحلي أمر جوهري ومن أمثال ذلك من تطبقه دول غرب أوروبا من اجراءات لحماية الانتاج الزارعي فيها من منافسة الانتاج الزراعي في الدول النامية ومن أمثلته أيضا ما تطبقه الدول المتقدمة لحماية انتاجها الصناعي في بعض المجالات، وكذلك ما تتبعه الدول النامية من اجراءات لحماية معظم فروع الانتاج الصناعي فيها[1].

1-4-حماية الاقتصاد القومي من خطر الاغراق:

هو تطبيق لنظرية التمييز السعري في مجال التجارة الدولية، ويقصد به بيع بسعر يقل عن تكاليف الانتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بثمن مرتفع في السوق المحلية، وطالما أن الاغراق بين نوع من التمييز السعري بين السوق المحلية والسوق الخارجية فلابد أن يكون هناك فارق كبير في المرونة السعرية للطلب على السلعة محل الاغراق في السوقين.

1-5-حماية الصناعة الوليدة:

تعتبر حجة حماية الصناعة الوليدة من أقوى الحجج لتدخل الدول في طريق التجارة، والمقصود بالصناعة الوليدة أو الصناعة الناشئة كما تسمى أحيانا، تلك الصناعة حديثة العهد في البلد والتي يتوقع لها أن ترتقي إلى مرحلة النضج إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة ولذلك فلا يقصد بالصناعة الوليدة مجرد حداثة العهد فلا شك أن هناك الكثير من الصناعات حديثة العهد والتي لا يتوقع لها أي ازدهار، بل يجب أن تكون الظروف والامكانيات الاحتمالية لنضج هذه الصناعة متوفرة في البلد وعادة ما يطلق على محصلة هذه الظروف المواتية تعبير الميزة النسبية فإذا كانت هناك ميزة نسبية كاملة أو احتمالية في فروع الانتاجية جاز في هذه الحالة اعتبار الصناعة فيه من قبيل الصناعات الوليدة التي يجب حمايتها[2].

---

[1]–عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002، ص 234.

[2]–مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 120–121.

1-6-حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية:

قد تحدث تقلبات اقتصادية عنيفة خارج الاقتصاد القومي كتضخم عنيف أو انكماش حاد ولا شك أن مثل هذه التقلبات أيا كانت العوامل المسببة لها غير مرغوب فيها ولذلك فان حماية الاقتصاد القومي منها أمر مسلم به وذلك طالما أن التجارة الخارجية هي وسيلة الاتصال بالخارج لذا أصبح منوطا بالسياسة التجارية مهمة حماية الاقتصاد القومي منها.

2-الأهداف الاجتماعية والاستراتيجية:

2-1-**الأهداف الاجتماعية**: وتتمثل هذه الأهداف في الآتي:

-حماية مصالح فئات اجتماعية معينة:

كمصالح المزراعين أو المنتجين لسلعة معينة أو العمال المشتغلين في صناعة معينة، وهنا تتقلب مصالح هذه الفئات طبقا لآلية معينة تجد أصلها في هيكل توزيع القوى السياسية في المجتمع إلى مصالح المجتمع في مجموعه.

***اعادة توزيع الدخل القومي**: قد تستهدف الدولة اعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المخلتفة، وتلجأ من بين ما تلجأ إليه إلى أدوات السياسة التجارية لتحقيق هذا الهدف، عادة ما تستخدم أكثر من أداة من أدوات السياسة التجارية في هذا السبيل، ففرض رسوم جمركية أو تطبيق نظام الحصص على واردات معينة مع ثبات العوامل الأخرى تقلل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلعة ويزيد الدخل الحقيقي لمنتجيها في الداخل، ونادرا ما يعلن عن اعادة توزيع الدخل القومي كهدف من أهداف السياسة التجارية، ولكن هذه السياسة بالتظافر مع غيرها من السياسات الاقتصادية، وبالذات مع السياسة المالية تعتبر من السياسات الحيوية لتحقيق هذا الهدف[21].

2-**2-الأهداف الاستراتيجية:**

يقصد بالأهداف الاستراتيجية للسياسة التجارية كل ما يتع[3]لق بأمن المجتمع سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري فقد يتطلب أمن المجتمع والاعتبارات الاستراتيجية توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الانتاج المحلي مهما كنت تكلفته مرتفعة في هذه الحالة قد يوكل إلى السياسة التجارية أمر تحقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصص أو بمنع الاستيراد كليه، نفس الشيء ينطبق على توفير حد أدنى من الانتاج

[2]-أحمد حشيش، مجدي محمود ابو شهاب، مرجع سابق، ص 238-239.

الحربي لكي يحقق المجتع درجة كبيرة من الأمن يمكن الاطمئنان إليها، كما قد تقتضي الاعتبارات الاسترتيجية الخاصة بالنشاط الاقتصادي توفير مقادير كافية من مصادر الطاقة كالبترول مثلا وهنا يكون على السياسة التجارية أن تتبع من الوسائل ما يكفل هذا الهدف[1].

المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية :

يتعرض نشاط التجارة الخارجية في كل مرحلة لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة[2]، ومع زيادة حدة التخلف الاقتصادي والحاجة إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية برزت اتجاهات جديدة مميزة في مجال السياسات التجارية يمكن تسميتها بالاتجاهات الواقعية، وهذه الاتجاهات تتمثل في اختيار السياسة التجارية وفقا للظروف الاقتصادية أو للمرحلة الاقتصادية التي تمر بها الدول من التقيد مسبقا بأي نظريات قومية أو بأي فلسفات دولية، وبناءا على ما سبق فقد يكون هناك أمام الدولة النامية اتجاهين للسياسة التجارية هما:

1-السياسة الحمائية ومبرراتها:

1-1-السياسة الحمائية:

تتمثل السياسة الحمائية في قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى باتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة الوطنية من منافسة المنتجات الأجنبية، ويمكن التفرقة بين أربعة أساليب للحماية والتي يمكن أن تتبعها دولة ما أو مجموعة من الدول لتقييد التجارة مع الدول العالم الخارجي وهي كالآتي:

أ-**الرسوم الجمركية**: وتتمثل في أنها ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات، وتتباين الأهمية النسبية لكل من الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات من الدول إلى أخرى.

ب-**نظام الحصص:** ويتمثل في قيام الحكومة بوضع حد أقصى لما يصرح باستيراده من سلعة من خلال فترة زمنية معينة، وتعد الحصص قيدا كميا على انسياب السلع إلى دولة معينة خلال فترة زمنية معينة بدلا من التأثير السعري الذي تفرضه الرسوم الجمركية.

1

[2]–مجدي محمود أبو شهاب، مرجع سابق، ص 123.

[3]–روجي دهيم reger dehem، مدخل إلى الاقتصاد، ترجمة سموحي فوق العادة، المكتبة العلمية، 1967، ص 162.

ج-**نظام الرقابة على الصرف الأجنبي**: نظرا لأن العملات الأجنبية هي الوسيلة اليت يمكن للأفراد والمؤسسات الاستيراد بواسطتها فان الحكومة يمكنها تقييد الواردات إذا تمكنت من السيطرة على كل متحصلات العملة الأجنبية وعلى كل استخداماتها[1].

د-**الحظر والمنع**: المقصود بالحظر أو المنع أن الدولة تحظر التعامل التجاري مع الخارج ومن هنا يتبين أن الحظر قد يقع على الواردات فقط أو على الصادرات فقط أو على الصادرات والواردات معا، وعندئذ قد يكون الحظر على جميع السلع وعلى جميع البلاد و قد يكون جزئيا على بعض السلع أو على بعض البلاد و في جميع هده الحالات لا يعتبر الحظر نظاما للحماية بقدر ما يعتبر نظاما لالغاء التبادلة الدولي ولهذا فهو يعتبر حظرا على التجارة الدولية[2].

1-2-مبررات مبدأ حماية التجارة الخارجية:

من أهم الدوافع التي وراء اتباع سياسة الحماية من قبل احدى الدول اتجاه وارادتها من العالم الخارجي ما يلي:

أ-**حماية الصناعات الناشئة**: لا تستطيع الصناعات الناشئة في الدول النامية على النمو والازدهار في ظل المنافسة الشديدة من قبل الصناعات العريقة أو المنافسة والتي توجد في الدول المتقدمة، خاصة وأن هذه الأخيرة قد أقيمت من فترة طويلة نمت خلالها وتقدمت وأصبحت عند مستوى كفاءة مرتفع.

ب-**تحقيق الاستقرار الاقتصادي**: يؤدي اتباع سياسة الحرية التجارية إلى تخصيص كل دولة نامية في انتاج عدد محدود من المنتجات الأولية الرئيسية، والتي يؤثر في انتاجها أو أسعارها بعض العوامل التي لا تملك الدول النامية نفسها أن تسيطر عليها مثال ذلك التقلبات في الظروف الطبيعية أو التقلبات في الطلب العالمي لأسباب خارجية، ولذلك تفضل الدول النامية اتباع سياسة الحماية .

ج-**رفع مستوى التوظف**: يؤدي اتباع سياسة الحماية بأساليبها المختلفة إلى تشجيع الصناعات المحلية على التوسع في الانتاج بعيدا على المنافسة الأجنبية، مما يساعد على خلق فرص توظيف جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة بالدول النامية كما تحفز هذه السياسة الشركات الأجنبية على الاستثمار في الدول النامية نفسها لتستفيد من الأسواق التي تعودت البيع فيها قبل الحماية منها وبعدها، وهذا من شأنه أن يزيد من مستوى التشغيل في الدول النامية.

---

[1]–السيد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 124، 147، 151، 153.

[2]–مجدي محمود أبو شهاب، مرجع سابق، ص 127.

د-مواجهة سياسة الاغراق: تعمد بعض الشركات الأجنبية المحتكرة على بيع منتجاتها في الأسواق الأجنبية بأسعار أقل من الأسعار التي تبيع بها سوق الدولة الأم وذلك بغرض القضاء على الصناعات المحلية المنافسة لها بالدول الأجنبية أو بغرض الربح.

هـ-تحسين معدل التبادل الدولي: من أهم دوافع الحماية هو تحسين معدلات التبادل الدولية في صالح الدولة التي تفرض الحماية، نظرا لأن فرض رسم جمركي يؤدي إلى تحسين شروط التبادل الدولي لصالح الدولة التي فرضت الرسم الجمركي، ومن ثم تحسين مستوى رفاهيتها الاقتصادية وذلك بغرض عدم إتباع الدول الأخرى سياسة المعاملة بالمثل.

و-تحقيق ايراد عام للدولة: إن فرض الرسوم الجمركية يحقق ايراد عاما ويزيد من الموارد المالية العامة للدولة، ويساعد على تنفيذ المشروعات والخدمات العامة، وهذه السياسة في أعين عامة الناس تؤدي إلى تحقيق ايراد على حساب المنتجين الأجانب، وهذا الايراد سوف يستخدم لتحقيق المصلحة العامة"[1].

2-سياسة الحرية التجارية ومبرراتها:

2-1-سياسة الحرية التجارية:

تتمثل هذه السياسة في ازالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى ولكن هذا لا يعني أن سياسة الحرية التجارية تعني أنه بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المختلفة فان كل السلع والخدمات التي تنتج في دولة ما سوف تتدفق خارجها إلى الدول الأخرى وإنما يتوقف ذلك على نوعية السلع هل هي تجارية أم غير تجارية[2].

2-2-مبررات حرية السياسة التجارية:

يعتمد مؤيدو سياسة حرية التجارة الدولية على عدة حجج من أهمها[3]:

أ-إن حرية التجارة الدولية تسمح لكل دولة بأن تخفض في انتاج السلع التي تري فيها ميزة نسبية بسبب ضروفها الطبيعية ونتيجة وفرة عوامل الانتاج المناسبة لانتاج هده السلعة ، بل انتاج تلك السلع التي تتوافر فيها ميزة

---

[1]–السيد أمحمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 176–185–188–192.

[2]–نفس المرجع السابق، ص 126.

[3]–عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (ج02)، على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، الجزء الثاني، ط1، مجموعة الدول العربية، مصر، 2003، ص 133.

تنافسية تقوم على الجودة والسعر وانخفاض التكلفة وبالتالي يتم الحصول على مزايا التخصص الدولي الذي يضمن لكل دولة الحصول على مكسب من التجارة الدولية عند تبادل السلع ، لم يكن ليتحقق لو أنتجت لكل دولة نفس السلعتين معا ، ويتوقف حجم هذه الفوائد على مدى اتساع السوق الدولية .

ب-لا تستطيع الدول التمتع بمزايا الإنتاج إلا في ضل قيام تبادل دولي يمكن الدول التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج سلعة ما، ان تتوسع في إنتاج تلك السلعة بما يفوق احتياجات المحلية وتقوم بمبادلة ذلك الفائض مع أخرى تحصل منها على احتياجات من السلعة التي تعاني من إنتاجها من قصور نسبي .

ج- تطبيق الحجم الامثل للمشروع نتيجة لاتساع السوق ، وتمكن المشروعات التي تتطلب حجما كبيرا من الوصول الى الوضع الامثل .

د- منع الاحتكارات .

هـ-ان تبني سياسة حرية التجارة الدولية يؤدي الى انتعاش التجارة الدولية نتيجة اتساع السوق امام الصادرات والمنتجات التي تتمتع فيها لكل دولة بميزة نسبية وميزة تنافسية .

و-تشجيع التنافس الدولي ، بما يحمله من تخفيض أقصى قدر من الإنتاج وبأقل تكلفة ممكنة حيث تدفع المنتجين إلى تخفيض التكلفة من اجل تخفيض أسعار منتجاتهم وتعظيهم الأرباح ومن ثم المزيد من الإنتاج وهكذا.

ز- يؤدي انتهاج سياسة حرية التجارة الدولية إلى زيادة التدخل القومي لأطراف التبادل التجاري الدولي ويعود بالرفاهية على الاقتصاد الدولي بأكمله.

ي-يؤدي اتباع سياسة حرية التجارة الدولية إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية وزيادة مستوى التشغيل والتوظيف في الاقتصاد القومي لكل دولة.

ح-تخفيض معدلات البطالة بدرجة أكبر من سياسة الحماية لأنها تساعد على الاستفادة من عناصر الإنتاج المتوفرة في الدول المختلفة.

ط-إن سياسة الحرية التجارية تؤدي إلى تعظيم الصادرات في إطار اتباع استراتيجية الإشباع من أجل التصدير ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي.

خلاصة الفصل:

خلاصة القول بعدما تطرقنا إلى دراسة التجارة الخارجية فإن أهم ما يمكن استنتاجية أن جل المدارس الاقتصادية حاولت غطاء تفسير واضح للتجارة الخارجية وذلك باختلاف شقيها الكلاسيكي والحديث والتي جاءت لتدعيم مبدأ التخصيص وتقسيم العمل وهذا دفاعا عن مصالح شعوبها.

استخلصنا من خلال نظريات التجارة الخارجية أن المفكرين الاقتصاديين بحثوا عن تعظيم الربح على حساب اقتصاديات الدول النامية.

فقد انقسم أصحاب هذه النظريات إلى فريقين مختلفين فيما يخص موقفهم المتعلق بالسياسات التجارية فالأول اتخذ الاتجاه الحر والثاني الاتجاه الحمائي.

لقد وضع أنصار تقييد التجارة الخارجية حججا وأدوات لتبرير موقفهم كما دافع أنصار التحرير عن موقفهم وأتو بحجج وأدوات لدعم ذلك.

وأخيرا نكون قد القينا الضوء على الأسس والأهمية الاقتصادية الكبيرة التي تلعبها التجارة الخارجية على المستوى الدولي لدعم ذلك.

وأخيرا نكون قد القينا الضوء على الأسس والأهمية الاقتصادية الكبيرة التي تلعبها التجارة الخارجية على المستوى الدولي والتي على أساسها يقاس مدى تقدم أو تخلف الشعوب.

تمهيد:

تعد التجارة الخارجية مهمة جدا للدول النامية في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية، وليست المشاركة في التجارة الخارجية هي المفتاح لتحقيق التنمية المستدامة، بل إن الدليل يشير على أن حجم وسرعة التنمية الاقتصادية لا تقرر بعوامل ذات منشأ خارجي، وإنما العوامل الداخلية هي التي تقرر بعوامل ذلك، هذه العوامل هي حجم المعروض من التوفير المحلي ونوعية الإدارة الاقتصادية ووفرة المهارة، فهي ناجحة، غير أن ذلك لا يعني إهمال العوامل الخارجية، فهي تعتبر من العوامل الهامة التي تسهل التقدم المادي.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول**: مدخل نظري للتنمية الاقتصادية والذي يتضمن تعريف التنمية الاقتصادية وعناصرها ومحدداتها وكذلك مقوماتها وأهدافها وأيضا مقاييسها وأخيرا معوقاتها.

- **المبحث الثاني**: علاقة التجارة الخارجية بالتنمية الاقتصادية والتي تتضمن نظرية التجارة والتنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية كآلية للنمو الاقتصادي، وكذلك مساهمات التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية، وأخيرا التجارة الخارجية ونظرية النمو الداخلي.

المبحث الأول: مدخل إلى التنمية الاقتصادية:

تعد التنمية الاقتصادية من المواضيع التي شغلت بال العديد من الاقتصاديين والباحثين وهي مسألة اجتماعية وسياسية تحتل مكانا بارزا في الأمور العالمية. وما رافق هذه الأخيرة من تغيرات سياسية وتطور في الفكر الاقتصادي. وأصبحت بذلك التنمية الاقتصادية القضية الأكثر تداولا سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية ومراحلها:

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية:

ويمكن عرض عدة تعاريف نذكر منها:

تعرف على أنها "تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، بفضل إجراء عديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، بالإضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل لصالح الفقراء".[1]

كذلك تعرف بأنها "عبارة عن تحقيق زيادة تراكمية ودائمة خلال فترة زمنية وتتضمن إعادة تنظيم وتوجيه الأنظمة والهياكل الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما".

كما تعرف أيضا "على أنها العملية التي من خلالها يحدث تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة الدخل الحقيقي، وتحسين في توزيع الدخل لمصلحة الفقراء، وكذلك تحسين نوعية الحياة، والتغير الهيكلي في الإنتاج".

كما أنها "تشمل زيادة معدلات المتغيرات الاقتصادية كالدخل، التكوين الرأسمالي، التكوين الاستهلاك، الإنتاجية والتي تؤدي إلى إحداث تغير في حياة الإنسان كارتفاع مستوى الدخل الفردي والذي يعتبر بمثابة الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية".

كما يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية تنصرف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية فهي تعني تخلا إداريا من الدولة لإجراء تغيرات جذرية في هيكل الاقتصاد ودفع المتغيرات الاقتصادية نحو النمو بأسرع وأنسب من النمو الطبيعي لها وعلاج ما يقترن بها من اختلال.

---

[1]– محمد أحمد السيرتي، علي عبد الوهاب نجا: النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 341.

وتعرف أيضا أنها "هي العملية التي يزداد فيها الدخل الحقيق لمجتمع معين "الناتج الوطني" خلال فترة زمنية معينة "عادة عام" على أن يكون معدل النمو الاقتصادي المتحقق "أي معدل نمو الدخل" أكبر من معدل نمو السكان".

أما التنمية الاقتصادية "فتعني في بنية الاقتصاد بتعدد قطاعات الإنتاج والخدمات فيه وزيادة ما بينها من روابط. وتقاس عادة بأهمية قطاع الصناعة التحويلية ومقدار إسهامه في الناتج القومي الإجمالي".[1]

ومن هنا يمكن إعطاء تعريفا شاملا للتنمية الاقتصادية حيث "هي سياسة اقتصادية طويلة لتحقيق النمو الاقتصادي لأنها عملية بواسطتها يرتفع الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وبذلك إذا كان معدل التنمية أكبر من معدل النمو السكاني فإن متوسط الدخل الفردي الحقيقي يرتفع".[2]

ثانيا: مراحل التنمية الاقتصادية:

يمكن أن نلخص مراحل التنمية الاقتصادية في خمس مراحل والتي تعتبر نموذج عام لعملية التنمية حيث يمكن استبعاد بعض هذه المراحل في أي دولة معينة إلا أن الخطوط العريضة لهذه العملية تكاد تنطبق على جميع الدول والتي تنعكس على ضرورة الاستغلال المثل للموارد الطبيعية والبشرية في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية.

1- المرحلة الأولى: تبتدئ بالمجتمع التقليدي الذي يحده إطار محدود من الإنتاج ويرتكز على علم وتكنولوجيا بدائية.

2- المرحلة الثانية: تتميز بضرورة الشروع بإقامة الهياكل وتوفير المهارات الفنية الأساسية، والتي ترتكز أساسا على إعداد الإطارات الفنية وإقامة الهياكل الاقتصادية والتنظيمات الاجتماعية والسياسية ضمن إطار اقتصادي موجه نحو تحقيق التنمية السريعة.

3- المرحلة الثالثة: فهي تركز على زيادة رأس المال الاجتماعي والاستثمار في إنشاء الطرق والمواصلات ومشروعات الري والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية...الخ. وقد يتطلب ذلك الاستعانة بالقروض الأجنبية سواء من المنظمات الدولة أو بالاتفاقيات مع بعض الدول.

---

[1]– صبري فارس الهيتي: التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 71.

[2]– كامل بكري: التنمية الاقتصادية، الدار الفرعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ، 1983، ص 63.

4- المرحلة الرابعة: تتميز هذه المرحلة بإتباع برامج معينة للتصنيع وتطوير القطاع الزراعي، وقد تجد معظم الدول النامية نفسها عاجزة على توفير العملات الأجنبية اللازمة لتمويل هذه البرامج، مما يتطلب منها ضرورة تعبئة مواردها الداخلية نحو الاستثمارات خاصة في الصناعات التصديرية التي تعتبر المصدر الأساسي للحصول على العملات الصعبة.

5- المرحلة الخامسة: تتميز بزيادة الصادرات بدرجة كبيرة، بحيث يتم الاعتماد على إيرادات التصدير في مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية وتغطية نسبة كبيرة من الاستيراد على أسس تجارية.

المطلب الثاني: عناصر التنمية الاقتصادية ومبادئها:

أولا: عناصر التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية ثلاث عناصر رئيسية والتي يمكن إنجازها فيما يلي:

1- خلق الإطار الملائم لعملية التنمية:

لنجاح التنمية الاقتصادية تقتضي عدة متطلبات متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع. فبالنسبة للمجال السياسي فأحد الشروط الأساسية هو تحقيق الاستقلال ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية، أما في المجال الاجتماعي والثقافي فالتنمية الاقتصادية تتطلب تغيرات جوهرية في نظلم التعليم القائم لمواجهة احتياجات الثورة الصناعية التكنولوجية، وبذلك فالتنمية الاقتصادية تتطلب إحداث العديد من التغيرات في القيم وسلوك الفرد ودور الدولة والمؤسسات المالية في الحياة الاقتصادية.[1]

2- التصنيع:

يعتبر التصنيع الحجر الأساسي في عملية التنمية ومظهر من مظاهر قوة الدولة وعظمتها، فالتصنيع له ديناميكية ذاتية تدفع عجلة النمو إلى الأمام وذلك من خلال القضاء على الإختلالات الهيكلية السائدة في المجتمعات المختلفة، بالإضافة إلى استيعابه للعمالة وأنه وسيلة لاستثمار الثروة الوطنية.

وبذلك فوظائف التصنيع تمكن من تحقيق النتائج التالية:

- التصنيع أداة توفير وسائل التراكم عن طريق تنمية وسائل الإنتاج وخاصة أدوات العمل، التي يمكن للمجتمع من إعادة استخدامها في الإنتاج الموسع.

[1]– عمرو محي الدين: التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة النشر، ص 217.

- التصنيع يؤدي إلى تطوير الإنتاج عن طريق اختراع أدوات عمل جيدة أو تطويرها، كتكنولوجيا مناسبة تتماشى مع حاجات المجتمع.

- التصنيع يدعم تنمية القطاع الزراعي إلى جانب القطاعات الأخرى الاقتصادية أو الاجتماعية عن طريق تزويدها بوسائل الإنتاج المختلفة المتناسبة مع متطلباتها، فالتصنيع عملية ناجحة ومصاحبة لعملية التنمية الاقتصادية، وهو يمثل أحد الجوانب المهمة التي تدفع عملية التنمية، بالإضافة إلى مساهمته في تكوين الناتج الوطني الإجمالي، لذلك لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية دون تطوير عملية التصنيع.

3- رفع المستوى الاستثماري:

فنجاح عملية التنمية الاقتصادية يتوقف على تصحيح الاختلالات الهيكلية السائدة، ويعتبر التصنيع وسيلة ذلك، ولا يتوقف نجاح التصنيع على زيادة معدل الاستثمار في الصناعة، وإنما يقتضي رفع معدل التراكم الرأسمالي، وقد يتطلب هذا الرفع في مستوى الاستثمار الاعتماد على الخارج في الحصول على الموارد الاستثمارية إذ أن الارتفاع بمستوى المدخرات المحلية لا يكفي لتوفير احتياجات التنمية حيث أن هناك عوامل محددة لمعدل تراكم رأس المال فهي تلك التي تؤثر في الاستثمار وأهمها:

- توقعات الأرباح.

- السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار.

وهذه العوامل يختلف تأثيرها من بلد لآخر، وأن تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار وبالتالي فإن للاستثمار دور هام في عملية التنمية الاقتصادية، وهذا الدور لا يمكن إهماله.

4- اختيار أسلوب تحقيق التنمية الاقتصادية:

بالإضافة إلى العناصر السابق ذكرها فإن التنمية الاقتصادية لا يكتب لها النجاح ما لم يتم تحديد الإطار العام الاقتصادي والاجتماعي الذي تتم في إطاره عملية التنمية، ويعني ذلك ضرورة رسم السياسات الضرورية لتحديد نمط التنمية الذي يتبناه المجتمع آخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية وحجم وطبيعة الموارد الطبيعية وكذا الإمكانيات البشرية.[1]

[1]– خنطيط خديجة: أثر الخوصصة على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، فرع تحليل قطاعي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011، ص 106–107.

ثانيا: المبادئ الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية:

إن المطلع على النظريات والسياسات الخاصة بالتنمية لا يجد نظرية أو مبدأ واحد معتمد يصلح لجميع دول العالم إلا أنه توجد بعض المبادئ والسياسات التي يمكن أن تعتبر كنموذج معبر عن هذه النظريات وكما نلاحظ أن هناك نظريات تعتمد على العلوم الاجتماعية الأخرى بالإضافة إلى علم الاقتصاد ذلك أن التنمية مجالها يتعدى الاقتصاد ليشمل الجانب الاجتماعي والسياسي...الخ ويمكن أن نجمل المبادئ في النقاط التالية:

- الثروة الزراعية.
- الضغط السكاني.
- المفاضلة بين المشروعات التي تعتمد على العمل وتلك التي تعتمد على رأس المال.
- المفاضلة بين المشروعات الصغيرة والكبيرة.
- الاستثمار في رأس المال المادي.
- الاستثمار في رأس المال البشري.
- تنوع الصادرات.
- المفاضلة بين الربح الخاص الاجتماعي.[1]

المطلب الثالث: مقومات التنمية الاقتصادية وأهدافها:

أولا: مقومات التنمية الاقتصادية:

يتفق الكثير من الاقتصاديين على أن التنمية الاقتصادية لا يتوافر لها مقومات النجاح إلا إذا توفرت ثلاث عناصر أساسية هي: التغيير البنياني، والدفعة القوية، والإستراتيجية الملائمة.

1- التغيير البنياني:

ويقصد به ذلك التغيير الجوهري في العلاقات البنيانية التي تميز الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال تطوير هيكل الاقتصاد الوطني من اقتصاد يعتمد على إنتاج السلع الأولية إلى اقتصاد متنوع يكون فيه للصناعة دورا كبيرا، وهذا ما يؤدي إلى زيادة نسبة الناتج الصناعي إلى جملة الناتج الوطني الذي ينتج عنه العديد من التغييرات البنيانية منها ما يطرأ من تغيرات على نسبة الأفراد العاملين وأيضا التغير في المستوى الفني للإنتاج، حيث يؤدي إنشاء الصناعات الحديثة إلى استخدام وسائل إنتاجية متطورة وبالتالي انتقال الاقتصاد الوطني في مجموعة إلى الاستفادة من هذه الوسائل الحديثة، مع ملاحظة أن للكفاءة الإدارية دور ارتكازي في عملية التقدم

[1]- طغان مهدي عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص 49.

الفني إذ يقع عليها تقرير ما إذا كان سينتفع بالأساليب الفنية الحديثة أم لا، وبالتالي كلما ارتفع مستوى الكفاءة الإدارية زايد الطلب على المعارف الفنية.

2- الدفعة القوية:

ويقصد بها ضرورة وجود حد أدنى من الموارد الاستثمارية اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية والمشكلة الأساسية التي عانت منها الدول المتخلفة تمثلت في كيفية توفير الاستثمارات لمشروعاتها التنموية في ظل ضألة الادخار، مما دفع بالاقتصاديين إلى تبني سياسة الاعتماد على الخارج في توفير التمويل اللازم للاستثمارات، وهذا ما نتج في النهاية وقوع هذه الدول في الديون الخارجية المتزايدة والتي أدت إلى عرقلة جهودها في التنمية.

الاستراتيجيات الملائمة:

يقصد بها مجموعة الإجراءات والوسائل التي تستخدم في توجيه موارد المجتمع لتحقيق أهدافه ينشد تحقيقها، وهذه الإستراتيجية تتأثر بالعديد من العوامل منها طبيعة الظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني ودرجة نموه وهيكله الإنتاجي، وحجم وطبيعة الظروف الخارجية، كما أن تحديد الإستراتيجية الملائمة يتوقف أيضا على تحديد الإطار الذي يختاره المجتمع لتحقيق التنمية.[1]

وعند تحديد الإستراتيجية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، نجد أن معظم الاقتصاديين يميل إلى التمييز بين إستراتيجيتين أساسيتين هما:

أ- إستراتيجية النمو المتوازن:

ترتبط هذه النظرية أساسا بالاقتصادي "نيركسه" حيث ترى هذه الإستراتيجية أن تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير الدخل الوطني لا يتم إلا عن طريق القيام بإنشاء عدد كبير من صناعات السلع الاستهلاكية المتزامنة، بحيث تخلق كل صناعة طلبا على منتجات الصناعة الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التوازن بينهما واتساع نطاق تصريف المنتجات وبالتالي تحقيق الكثير من الوفرات الخارجية لهذه الصناعات، وكذا ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي بحيث لا يؤدي تخلف القطاع الزراعي إلى وجود عقبات أمام نمو القطاع الصناعي، وكذلك ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية في توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضخم في إستراتيجية النمو المتوازن، وبالتالي هذه الإستراتيجية تتطلب الاستثمار في

---

[1]- محمود صفوت قابل: نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، ار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002، ص 74-76.

جميع القطاعات خاصة تلك المواجهة لتلبية الطلب الاستهلاكي الداخلي، وهذا ما سيعمل حتما على توسيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.[1]

ب- إستراتيجية النمو غير المتوازن:

إن إستراتيجية النمو غير المتوازن ارتبطت بالاقتصادي "البرت هيرشمان" والتي تقوم على حرية الاستثمارات الفردية في القطاعات التي يراها المستثمرون أنها تحقق لهم أهدافهم، وبتحقيق هذه الأهداف الفردية فإن البلدان تحقق هدفها، ألا وهو النمو والتقدم، ويؤكد "هيرشمان" أن انطلاق الاستثمار في مجموعة من المشاريع سيؤدي إلى خلق مشاريع أخرى وهذا ما يقودنا إلى تحقيق النمو الاقتصادي.[2]

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية:

تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة في تحسين معيشة السكان وضمان رفاهية أفراد المجتمع، وربما يكون من الصعب أن تحدد أهداف معينة في هذا المجال لاختلاف ظروف كل دولة وتباين أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وفيما يلي نقدم شرحا موجزا لهذه الأهداف:

1- زيادة الدخل الوطني:

تعتبر زيادة الدخل الوطني من أهم الأهداف الاقتصادية على الإطلاق للتنمية في الدول النامية، وهذا راجع للدافع الحقيقي للتنمية في هذه الدول والمتمثل في الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، بالإضافة إلى ارتفاع عدد السكان الغير المتوازي مع النمو الاقتصادي والدخل الوطني الذي نقصد به هنا هو الدخل الوطني الحقيقي لا الاسمي الذي يشمل السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، والزيادة في الدخل الوطني الحقيقي في أي بلد من البلدان تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في نمو السكان وإمكانية البلد المادية والفنية[3]

2- رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى معيشة مرتفع من الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها، باعتبار أن التنمية الاقتصادية ليست مجرد زيادة الدخل الوطني السنوي فحسب، بل هي أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة السكان، حيث أن مستوى المعيشة يقاس بمتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، فكلما كان

---

[1]- صبحي تادرس قريصة: مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بون سنة النشر، ص 85-86.

[2]- إسماعيل شعبان: مقدمة في اقتصاد التنمية، نظريات التنمية والنمو، استراتيجيات التنمية، دار هدى للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 88-89.

[3]- طغان مهدي عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص 55.

متوسط دخل الفرد مرتفع دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة والعكس صحيح، لذلك لابد أن تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة متوسط دخل الفرد حتى يرتفع مستوى معيشة السكان.[1]

3- تقليل التفاوت في الدخول والثروات:

يعتبر هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في واقع هدف اجتماعي، فانخفاض مستوى متوسط دخل الفرد من الدخل الوطني ينتج عنه فوارق كبيرة في الدخول والثروات، إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على أغلب ثرواته ودخله الوطني، ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول في تلك الدول يؤدي إلى إصابة المجتمع بعدة أضرار جسيمة، حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط والفقر المدقع، وكلما زاد هذا الاضطراب كلما كبر ذلك الجزء المعطل من رأس مال المجتمع، لأن هذه الطبقة لا تتفق في العادة على كل ما تحصل عليه من أموال بسبب تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التنمية الاقتصادية.[2]

4- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني:

نجد في معظم الدول النامية أن قطاع الزراعة هو المسيطر على اقتصاديات الدول، مما يعرض اقتصادياتها إلى بعض التقلبات والاضطرابات الشديدة لهذا كان لزاما عليها تخصيص جزء من مواردها للنهوض بالقطاعات الأخرى كالصناعة، وهذا من أجل القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة الزراعة في البنيان الاقتصادي أي خلق التوازن.[3]

المطلب الرابع: مقاييس التنمية الاقتصادية وعقباتها:

أولا: مقاييس التنمية:

ونقصد بالمقاييس الوسيلة التي عن طريقها يمكن التعرف على ما حققه المجتمع من تقدم ونمو، حيث توجد في هذا المجال عدة معايير نذكر منها:

---

[1]- إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات: مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل للطباعة، عمان، 2004، ص 274.

[2]- برويسة عادل: أهمية القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية حالة سكيكدة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2012، ص 64.

[3]- ميشال تودارو: التنمية الاقتصاية، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 58.

1- معايير الدخل:

يعتبر الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، ولكن توجد صعوبة في تحيد مفهوم الدخل الحقيقي والإنفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج الوطني، نظرا لضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية، واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل، كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأموال التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات، وتنطوي معايير الدخل على بعض المعايير الفرعية وهي على النحو التالي:

أ- الدخل الوطني الكلي:

يقترح الأستاذ "Meode" أن قياس النمو الاقتصادي يتم بالتعرف على الدخل الوطني الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول، وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا يؤد إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية.

ب- الدخل الوطني الكلي المتوقع:

ويقترح البعض أن قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، كما يتوافر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل.

ج- معايير متوسط الدخل:

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هذا المعيار يصعب القياس به في الدول النامية نظرا لصعوبة الحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، وذلك راجع لعدم دقة إحصاء السكان والدخول كذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته ودقته نظرا لاختلاف الأسس والطرق.[1]

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف: التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 71-72.

2- المعايير الاجتماعية للتنمية:

تهتم هذه المعايير بالتغيير في نوعية الخدمات الصحية والتعليمية ومستويات التغذية التي يحصل عليها أفراد المجتمع في المتوسط.

أ- المعايير الصحية:

إن تحسين المستوى الصحي في المجتمع يعد من الأهداف الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية، وذلك لأن ارتفاع المستوى الصحي يؤدي إلى:

- زيادة إنتاجية الأفراد وبالتالي ارتفاع الكفاية الإنتاجية للمشروعات الإنتاجية.

- يؤدي إلى انخفاض معدلات الوافيات خاصة بالنسبة للأطفال وارتفاع العمر المتوقع للأفراد.

ولقد اهتمت العديد من الدول النامية منها الجزائر بتحسين المستوى الصحي لأفرادها عن طريق توفير الخدمات الصحية وتوفير الأدوية والأجهزة الطبية الحديثة، كما اهتمت بوسائل الوقاية من الأمراض، ومن بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التحسن في المستوى الصحي للفرد عدد الأفراد من السكان لكل سرير في المستشفى، وعدد الأفراد من السكان لكل طبيب، فكلما نقص هذا العدد كلما دل ذلك على حدوث تحسن في مستوى الخدمات الصحية التي يتمتع بها الفرد.

ب- معايير التغذية:

لا يقل مجال تحسين مستوى التغذية أهمية عن مجال الصحة والخدمات الصحية، فقدرة الأفراد على الإنتاج تتأثر بحالتهم الصحية والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بمستوى التغذية ونوع المواد الغذائية التي يحصلون عليها، ويعد سوء التغذية لأغلب أفراد الطبقة الفقيرة، وهي طبقة كبيرة في العديد من البلدان النامية، من العوامل التي تؤثر في الحالة الصحية لهم، ومن ثم تؤدي إلى هبوط كفايتهم الإنتاجية وانخفاض مقدرتهم في الإنتاج.

وعليه أصبح التحسن في مستوى التغذية ونوعية المواد الغذائية المتوافرة للأفراد أحد الأهداف الأساسية لعملية التنمية في البلدان النامية، ومن أهم المعايير المستخدمة في قياس مستوى التغذية:

- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.

- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى المتطلبات الضرورية المقررة للفرد في المتوسط.

ج- المعايير التعليمية والثقافية:

يعتبر الاهتمام بالخدمات التعليمية والثقافية من العوامل الأساسية لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية فهي تتطلب بالإضافة إلى عناصر الإنتاج المادية، ضرورة تضافر العنصر البشري مع هذه العناصر وتتحقق تنمية العنصر البشري، بعدد من الطرق أبرزها التعليم والتدريب والخدمات الثقافية.

ومن أهم المعايير التي تستخدم في قياس المستوى التعليمي والثقافي للمجتمع:

- نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج القومي الإجمالي.

- نسبة المتعلمين للقراءة والكتابة من السكان.

- نسبة المقيدين في مدارس التعليم الأساسي ونسبة المقيدين بالتعليم الثانوي وكذلك الجامعي.[1]

3- المعايير الهيكلية:

منذ فترة طويلة كانت الدول النامية تحت سيطرة الدول المتقدمة، وهذا سياسيا واقتصاديا، وذلك من خلال توجيهها نحو إنتاج المنتجات الأولية حتى يتسنى لها الحصول عليها بأسعار ملائمة، إلا أن هذا الوضع لم يكن مقبولا بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لحصول معظم الدول على استقلالها وسعيها نحو التحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية، وذلك نتيجة تراجع أسعار المنتجات الأولية وتدهور شروط التبادل التجاري في غير صالحها، إذ عملت الدول النامية على إحداث تغيرات هيكلية في بنيانها الاقتصادي عن طريق الاهتمام بالتصنيع بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه.[2]

وهناك عدد من المعايير التي تستخدم في قياس الكفاءة الإنتاجية لعملية التنمية، وتعكس بالتالي أهم التغيرات التي حدثت في البنيان الاقتصادي للدولة وتسمى هذه المعايير الهيكلية وتشتمل على:

أ- نسبة إنتاج الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي:

ويشير إلى تلك الصناعات التي تقوم على تحويل المنتجات الأولية كالقطن الخام مثلا إلى منتجات نصف مصنعة أو تحويل المنتجات نصف المصنعة إلى منتجات نهائية.

---

[1]- هشام محمود الإقداحي: العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 76-79.

[2]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون: التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 131.

ب- نسبة عدد المشتغلين بالقطاع الصناعي إلى مجموع العاملين بالدولة:

ويعكس هذا المعيار درجة التغير في هيكل العمالة، فمن المعروف أن النشاط الاقتصادي في الدول النامية يتصف بارتفاع نسبة العاملين بالقطاع الزراعي وانخفاض نسبة العاملين بالقطاع الصناعي من مجموع العاملين بالدولة.

ج- نسبة الصادرات المصنعة من إجمالي الصادرات السلعية:

يعتبر ارتفاع نسبة الصادرات المصنعة من إجمالي الصادرات السلعية من المؤشرات التي تعكس تزايد المقدرة التصنيعية للدولة، وعلى العكس من ذلك يعد ارتفاع النسبة التي تمثلها المنتجات الأولية من الصادرات مؤشرا عن ضعف المقدرة التصنيعية، وذلك نظرا لمل تتعرض له أسعار المنتجات الأولية من تقلبات عنيفة في السوق الولية تؤثر على حصيلة تلك الصادرات من العملات الأجنبية.[1]

ثانيا: عقبات التنمية الاقتصادية:

تتعرض عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية إلى العديد من العقبات التي تتداخل فيما بينها بحيث تجعل العمل لتحقيق التنمية دون المستوى المطلوب، ومن الصعب تناول كل المعوقات لذلك سوف يتم التركيز على بعض أبرز هذه المعوقات، وهي:

1- الحلقة المفرغة:

ويشير مضمونها إلى أن الدول المتخلفة تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها، إذ أن أي عقبة من العقبات تؤثر وتتأثر بالعقبات الأخرى، ويرى البعض بأن الدول النامية تواجه حلقة مفرغة رئيسية هي ما يطلق عليها بالحلقة المفرغة للفقر والتي يمكن تمثيلها كما يلي:

[1]- هشام محمود الإقداحي: مرجع سابق، ص 85-86.

الشكل (01): يمثل الحلقة المفرغة للتنمية الاقتصادية

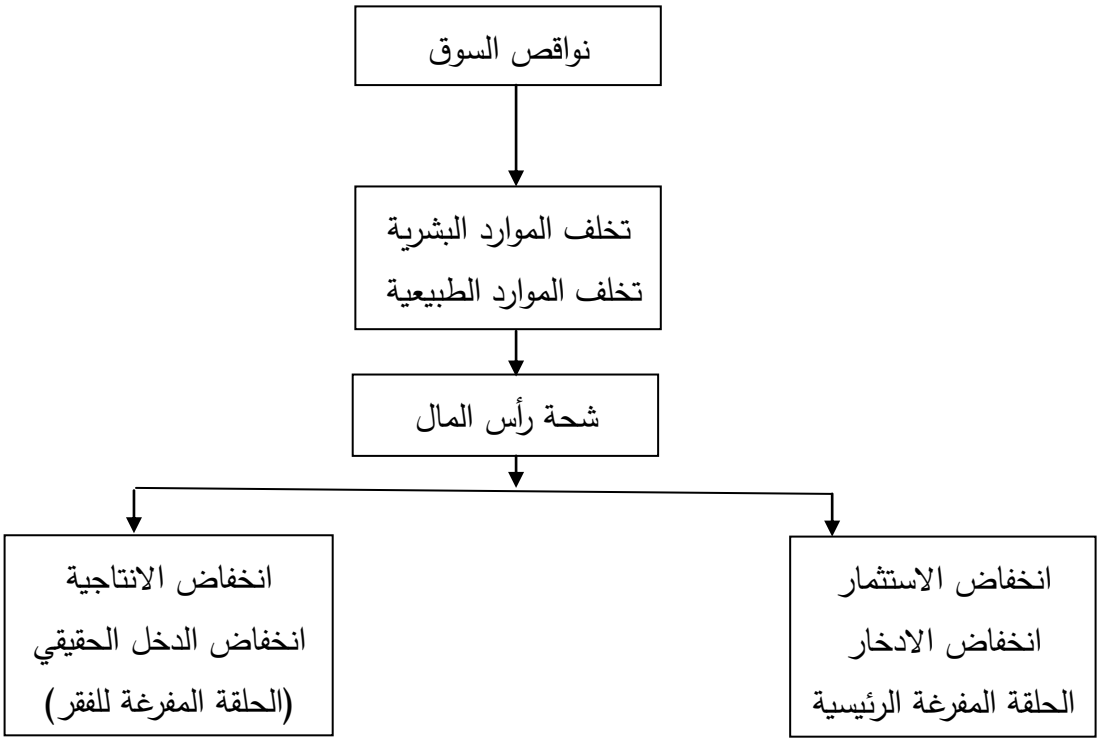

المصدر: أحمد عارف العساف، محمد حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة، الأردن، 2011.

وتشير هذه الحلقة إلى أن الدول النامية تعاني من عقبات تقف حاجزا أمام تحقيق عملية التنمية فيها، وهي تمثل أسبابا مهمة في انخفاض الإنتاجية التي يترتب عليها انخفاض الدخل الحقيقي وبالتالي انخفاض الادخار والذي يترتب عنه انخفاض الاستثمار وبالتالي استمرار التخلف.[1]

ويمكن للحلقات المفرغة ذاتها أن تساعد على التخلص من هذه العقبات، وذلك من خلال الاعتماد على التأثير المتبادل التراكمي بين العوامل التي تشكل هذه العقبات عن طريق العمل على التأثير التراكمي بين العوامل التي تشكل هذه العقبات التي تشكلها الحلقات المفرغة باتجاه رفعها، الأمر الذي يؤدي إلى آثار تراكمية على العقبات الأخرى تتضمن رفعها كذلك ، وبالتالي ينبغي على واضع السياسية الاقتصادية أن يتجه إلى كسر أهم العقبات المفرغة المهمة.[2]

---

[1]- أحمد عارف العساف، محمد حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2011، ص 217-218.

[2]- نفس المرجع، ص 221.

2- السوق:

يعتبر نواقص السوق من أبرز العقبات التي تعترض عملية تحقيق التنمية في الدول المتخلفة، وخاصة في الإطار الذي تتم فيه هذه العملية ضمن سياسية الاقتصاد الحر الذي يعتمد آلية السوق أساسا في القيام بالنشاطات الاقتصادية في تطورها، وذلك لأن السوق في هذه الدول تعترضها عقبات كثيرة تبعدها عن النموذج النظري للسوق، وهو سوق المنافسة التامة إلى حد كبير، وذلك أن جمود عناصر الإنتاج وتحجر الأسعار وعدم مرونتها والجهل بأحوال السوق وتحجر التركيب الاجتماعي وقلة التخصص كلها عوامل تؤدي إلى إعاقة الاستخدام الكامل والكفء للموارد الاقتصادية المتاحة.[1]

3- نقص الادخار:

إن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي ينفق على الاستهلاك وبما أن الدخل القومي في الدول المتخلفة منخفض، فإن هذا يترتب عليه انخفاض متوسط الدخل الذي يحصل عليه الفرد في هذه الدول، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الميل إلى الاستهلاك وانخفاض الميل إلى الادخار، وما يقود إليه من انخفاض في الإدخارات المتاحة في البلدان المتخلفة.[2]

4- العقبات الأخرى:

يوجد العديد من العقبات التي تعترض عملية التنمية ومن أبرزها تلك المتصلة بالعوامل الاجتماعية والكفاءة الإدارية والظروف الدولية.

- بالنسبة للعوامل الاجتماعية تبرز خصائص السكان الكمية والنوعية في البلدان المتخلفة، يعني ذلك ارتفاع حجم السكان قياسا بحجم الموارد الاقتصادية المتاحة أو ارتفاع بشكل يفوق كثيرا معدلات النمو التي تحققت في البلدان النامية، الأمر الذي يجعل الأجر الصافي لنمو الدخل منخفضا كذلك انخفاض المستويات الثقافية والاجتماعية ووجود بيئة ثقافية لا تساعد على تحقيق التنمية، بل تساعد على استمرار حالة التخلف متمثلة في انتشار الأمية وانخفاض المستويات التعليمية وضعف ارتباط التعليم بالمجالات العلمية وخاصة الإنتاجية منها.
- أما انخفاض مستوى كفاءة القدرات الإدارية والتنظيمية فهي ظاهرة واضحة سواء على مستوى المشروعات الخاصة، أو على المشروعات الحكومية والمؤسسات الخدمية، وبما أن عملية التنمية في البلدان النامية تقع على عاتق الحكومة، فهي تواجه وهي تتصدى لذلك عقبة انخفاض القدرات

---

[1]- فتح حسن خلف: التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 209.

[2]- نفس المرجع، ص 215.

الإدارية والتنظيمية، وتتمثل هذه العقبة في جانب كمي ويلاحظ فيه عدم توفر الأجهزة الحكومية التي تكفي للقيام بالمشروعات الإنتاجية في المجالات المختلفة، أما الجانب النوعي فيتمثل في ضعف قدرة الأجهزة الإدارية والتنظيمية على وضع السياسات المختلفة وكذلك ضعف قدرتها على تنفيذ هذه السياسات بسبب انخفاض كفاءة الكادر الإداري والتنظيمي وانخفاض مستوى الجدية، وعدم متابعتها للتغيرات التي تحصل في الواقع مما يؤدي إلى إعاقة العمل من أجل تحقيق التنمية.

- أما العوائق التي تفرضها الظروف الدولية فتتمثل في اعتماد البلدان المتقدمة في الكثير من الجوانب لتحقيق التنمية، مما يؤدي إلى عدم تطور الإنتاج فيها، وكذلك العوائق التي تفرضها الدول المتقدمة في مجال التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا من خلال سيطرتها الاحتكارية أو شبه الاحتكارية على هذا المجال حيث تضع القيود على صادرات البلدان المتخلفة إليها وتفرض أسعار منخفضة عليها، إضافة إلى الشروط والأعباء التي ترافق عقد القروض وتقديم المساعدات الفنية والتي تؤدي في النهاية إلى خدمة البلدان المتقدمة وعدم إسهامها بشكل جدي في تحقيق التطور في البلدان المتخلفة.[1]

المبحث الثاني: طبيعة العلاقة بين لتجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية .

وسنتناول في هذا المبحث نظرية التجارة والتنمية الاقتصادية والتجارة بوصفها آلية للنمو الاقتصادي وكذلك مساهمات التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية وأخيرا التجارة الدولية ونظرية النمو الداخلي.

المطلب الأول: نظرية التجارة والتنمية الاقتصادية:

استنادا إلى النظرية التقليدية في التجارة الخارجية إذا تخصصت كل دولة سوف تشارك في المكسب من التجارة، مع التوزيع الحالي للثروة من عناصر الإنتاج والتكنولوجيا بين الدول المتقدمة والدول النامية، إن طريقة الميزة النسبية تصف الدول النامية أن عليها أن تستمر في التخصص على نحو أولي في إنتاج وتصدير المواد الخام وأنواع الوقود والمعادن والغذاء إلى الدول المتقدمة مقابل الحصول على منتوجات الصناعات التحويلية.

في الوقت الذي ربما يعظم الرفاه في المدى القصير فإن الدول النامية تعتقد أن هذا النمط من التخصص والتجارة ينزله إلى موقف أو وضع ثانوي أو تابع للدول المتقدمة ويمنعهم من جني المنافع الحركية من الصناعة وتعظيم ورفاههم في المدى الطويل، وهنا لابد من أن نذكر أن المنافع الحركية الناتجة من الإنتاج الصناعي هي قوة عمل متدربة أكثر وابتكارات أكثر وأسعار أعلى وأكثر إستقرارية للدول المصدرة ودخل أعلى لسكان تلك الدولة، فإذا تخصصت الدول النامية بالسلع أو المواد الأولية الخام وتخصصت الدول المتقدمة بمنتوجات الصناعات التحويلية فإن كل أو معظم هذه الفوائد الحركية من الصناعة والتجارة تحصل للدول

---

[1]- أحمد عارف العسافي، محمد حسين الوادي: مرجع سابق، ص 229-231.

المتقدمة تاركة الدول النامية فقيرة ومتخلفة وتابعة، إن هذا الاعتقاد يعزز من خلال المشاهدة التي تظهر أن كل الدول المتقدمة على أنها صناعية تعمل في استخراج المعادن.

وهكذا فإن الدول النامية تهاجم نظرية التجارة التقليدية بوصفها ساكنة وغير ملائمة لعملية التنمية الاقتصادية، إن الدول النامية ترى أن نظرية التجارة التقليدية بوصفها تتضمن تكييفا للشروط الموجودة، بينما تتطلب التنمية بالضرورة تغيير الشروط الموجودة، باختصار فإن نظرية التجارة التقليدية ربما تعظم الرفاه عند نقطة واحدة من الزمن وليس عبر الزمن، ونتيجة لذلك فإن الدول النامية تطلب تغيرات في نمط التجارة وإصلاح النظام الاقتصادي الدولي الحالي ليأخذ بنظر الاعتبار حاجاتهم التنموية الخاصة.

إن هذه الانتقادات خطيرة وإذا كانت حقيقة فإنها تجعل النظرية التقليدية في التجارة غير ملائمة للعملية الاقتصادية، ولكن النظرية التقليدية في التجارة الخارجية يمكن توسيعها أو تمديدها لإدخال تغيرات في عروض العنصر وفي التكنولوجيا وفي الأذواق من خلال أسلوب المقارن الساكن، وهذا يعني أن نمط تنمية بلد لا يمكن أن يتقرر مرة واحدة وللجميع ولكن يجب أن يعاد حسابه بوصفه شرط تغيير أساسي أو من المتوقع أن يتغير عبر الزمن، ولذلك ليس بالضرورة أن الدول النامية تنزل إلى مرتبة دنيا من قبل النظرية التقليدية في التجارة لتقوم بتصدير السلع أو المواد الخام على الأغلب وتستورد معظم منتوجات الصناعة التحويلية، على سبيل المثال كلما راكمت الدول النامية رأس المال وتقوم بتحسيس التكنولوجيا فإن ميزتها النسبية تتحول بعيدا عن المنتوجات الخام إلى سلع مصنعة بسيطة في البداية وبعد ذلك إلى سلع أكثر تعقيدا، إلى مدى معين فإن هذا حصل أصلا في البرازيل وكوريا وتايوان والمكسيك وبعض الدول النامية الأخرى.

والأبعد من هذا فإن المنافع الحركية من الصناعة يمكن أن تدخل نظريا في الحسابات الأهلية للميزة النسبية وكذلك في التغيرات اللاحقة في الميزة النسبية عبر الزمن، وهذا ربما يؤشر أن التوسع في الإنتاج الصناعي لا يعبر دائما عن الاستعمال الأفضل للموارد النادرة للدول النامية، وقد أدركت بعض عن الاستعمال الأفضل للموارد النادرة للدول النامية.

وهكذا في الوقت الذي لا يمكن إنكار الحاجة إلى نظرية طويل باتجاه أسلوب تحليل المقارن الساكن يمكنه أن يوصلنا إلى طريق طويل باتجاه إدخال التغيرات الحركية في الاقتصاد الوطني في النظرية التقليدية في التجارة.

والنتيجة فإن النظرية التقليدية في التجارة مع التأهيلات المذكورة آنفا هي ملائمة للبلدان النامية وعملية التنمية، هكذا يشعر عدد كبير من الاقتصاديين الذين رسوا المشكلة.[1]

---

[1]- محمد صالح تركي القريشي: علم اقتصاد التنمية، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 237-239.

المطلب الثاني: التجارة الخارجية كآلية للنمو:

كل من الكلاسيك والكلاسيك الجدد يتفقون على أن التجارة الخارجية هي عامل إيجابي في التنمية الاقتصادية، وفي ضوء النظرية الكلاسيكية "لأدم سميث" تعتبر التجارة كوسيلة لـ:

- نقل منحنى الإمكانية الإنتاجية للدولة صعودا نحو الأعلى فالتجارة توفر الفرصة للتخصص وتقسيم العمل، وهذا يزيد إنتاجية المصادر المتوفرة، وهي تشكل قوة ديناميكية تعمل ضمن جانب الغرض.

- تمكين الدول من الاستخدام الكامل للمصادر المتوفر، فالتجارة تخلق الطلب على المصادر التي هي (بدون تجارة) تبقى غير مستعملة في الاقتصاد الوطني، هي تمكن الدلو من الاقتراب من توازن الاستخدام الكامل، وهذه قوة ديناميكية تعمل في جانب الطلب.

أما من وجهة نظر الكلاسيك الجدد، تمكن التجارة الدول من تبنى نسبة أسعار دولية مفصلة بدلا من نسب الأسعار الوطنية، التخصص نسب الأسعار الوطنية، التخصص والتبادل يمكن طرفي المتجرة من بلوغ مستوى عالي من الخل الحقيقي، آلية التعديل تتم عبر الأسعار النسبية، الجميع سوف يكسب من الأسواق الواسعة والأشكال الجديدة للاستهلاك والإنتاج مع عدم ضمان تحقيق منافع متساوية بين الشركاء التجاريين، فلا أحد سوف يخسر من التجارة، ولكن أحد الشركاء ربما يحصل أكثر من الآخر تبعا للظروف الرئيسية للعرض والطلب.

إن نظرية الكلاسيك والكلاسيك الجدد حول العلاقة بين التجارة والنمو تطورت بمرور الزمن وأصبحت تسمى "النماذج العامة للنمو المشتق من التصدير" وهي تعني وجود عدة فوائد غير مباشرة من التجارة تصب في مصلحة النمو الاقتصادي هي تؤكد على تأثير الصادرات على النمو بدلا من التركيز على الحجم الكبير للإستيرادات الرخيصة.

ويمكن إيجاز الفوائد الرئيسية لتأثير الصادرات المؤدية للنمو في النقاط التالية:

- التجارة توسع مديات السوق، حيث تشجع المبدعين على الابتكار تحقيق أفضل استخدام للماكنة وتسهيل التخصص وتقسيم العمل وهي بذلك تسمح بإنجاز اقتصاديات الحجم.

- التجارة تحفز المنافسة الدولية، فهي تدفع المغامرين للبحث عن وسائل لخفض التكاليف، وهي أيضا من أكثر الطرق فاعلية في إبعاد الاحتكارات الغير كفوءة عن العنل.

- التجارة تزيد الدخل الحقيقي، هذه الزيادة تأتي من المستويات المرتفعة للتوفير والاستثمار، وخاصة الزيادة في دخل المصدرين والمبتكرين.

- التجارة هي ذات تأثير تعليمي هام، حيث تتنقل المهارات والتكنولوجيا من بلد إلى آخر كذلك هي تخلق حاجات وأذواق جديدة للمستهلكين تدفع المستهلك للعمل الشاق.

وعندما جاء اقتصاديو التنمية الأوائل لدراسة أثر التجارة على الدول النامية، بدأوا يشكون في تطبيق هذه الآثار، وبمعنى آخر لم يدعم هؤلاء الاقتصاديون فرضية التجارة كمحرك للنمو، هم كانوا ينظرون إلى تجربة الدول النامية الحالية باعتبارها منتج أولي ينتجون ويصدرون المواد الغذائية والمواد الخام إلى الدول الغنية، وهو يرون رغم أن التجارة نمت بشكل كبر في الدول النامية على مدى فترات طويلة، إلا أن امتداد تأثيرها للاقتصاد المحلي كان محدودا جدا، الإنتاج الأولي كان محصورا في مناطق محددة ضمن الدولة مع القليل من الانتشار في منافعه للآخرين، وهذا ينطبق على المزارع الأجنبية وعمليات التعدين أو الغلات المنتجة بواسطة المزارعين القرويين المحليين، فالتجارة رغم أنها عملت كمحرك للنمو في دول مثل بريطانيا (حيث كانت تصدر المنسوجات في القرن التاسع عشر) فإنها لم تكن تعمل بنفس الطريقة التي نراها اليوم في الدول النامية، إن أسباب فشل المحرك كانت معقدة ولكنها تتمحور حول النقاط التالية:

- المؤشر التجاري للسلع الأولية قياسا بالسلع المصنعة أصابه التشويه، وذلك بسبب ضعف مرونة الطلب للدخل على السلع الأولية مقارنة بالسلع المصنعة بالإضافة إلى القوة التفاوضية للمنتجين الاحتكاريين في الدول الغنية الذين أبقوا أسعار السلع الصناعية مرتفعة بشكل متعمد.

- قيام الأجانب من مالكي المزارع وحقول التعدين بنقل أرباحهم إلى المساهمين في الخارج وهذا شكل تسرب للدخل نحو الخارج، وهذا التسرب قلل من انتشار النمو الناتج عن التصدير، فالأرباح لم يعاد استثمارها في بلد المنشأ.

- أساليب الإنتاج المستخدمة من جانب مالكي المشاريع الأجنبية لم تكن منسجمة مع طبيعة الموارد في البلدان الفقيرة التي تتميز بوفرة العمالة وندرة رأس المال.

تلك المشاريع استخدمت من أسلوب رأس المال المكثف في الإنتاج وهذا كانت له نتائج غير مرغوبة بالنسبة لميزان المدفوعات في الدول الفقيرة، كذلك إمكانية قطاع التصدير في توليد فرص استخدام محلية كانت محدودة جدا.

إن المشككين في تأثير التجارة الخارجية على التنمية أنضم إليهم أيضا الماركسيون الجدد وأصحاب نظرية التبعية، هذه المدارس الفكرية نظرت إلى التجارة بين العواصم والمستعمرات باعتبارها جزء من علاقات الاستغلال الإمبريالية، فهناك اتفاق عام بين الراديكاليين بان التجارة الخارجية نقلت جزء كبير من فائض الدول النامية إلى الدول الغنية، وهذا أحرم الدول النامية من إمكانية تحقيق التراكم والنمو.

إن تلك الشكوك في إمكانية التجارة الخارجية يخلق التنمية في الدول الفقيرة كان لها مدى في سياسات التنمية التي اتبعت في الستينات والسبعينات، العديد من الدول النامية لم تكن راضية في تجربتها الطويلة مع تصدير المنتجات الأولية، فعمدت إلى إتباع إستراتيجية "التصنيع عبر إحلال الواردات"، فقد أغلقت تلك الدول أسواقها أمام الإستيرادات من السلع المصنعة الرأسمالية والاستهلاكية وذلك باعتماد سلسلة من إجراءات الحماية، وتنفيذ سياسية استثمارية مزدوجة –استثمار عام وخاص- مدعومة بالإعانات والرسوم الجمركية بدأت باستبدال السلع المصنعة محليا بتلك المستوردة.

إن شكل التجارة العالمية الذي فيه تنتج الدول الفقيرة السلع الأولية والدول المتطورة السلع الصناعية، قد تغير الآن، وإن أي انتقادات توجه التجارة كمحرك للنمو يجب أن تقوم على أسس مختلفة.

يرى (Riede) أن هناك تغيرات دراماتيكية حدثت في صادرات الدول النامية، فلو جرى استبعاد صادرات البترول فإن السلع المصنعة تشكل حوالي بأكثر من نصف قيمة صادرات الدول النامية، حصة السلع الأولية هي الآن أقل من 50% وفي طريقها للهبوط أكثر، أما الدول النامية التي تبلغ فيها حصة الصادرات السلع الأولية 80% من إجمالي الصادرات هي مغيرة الحجم نسبيا وسكانها لا يتجاوزون ثلث سكان دول العالم النامي، هذه الدول ترتكز بكثافة في إفريقيا، ولهذا السبب فإن التشكيك العام بالتجارة وفق الأساس السابق أصبح غير ملائم فدول جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية ذات تصدير متوازن تضم كلا النوعين من الصادرات الأولية والصنعة.

وأخيرا لابد من ملاحظة أن فريضة "محرك النمو" لم تطبق أبدا في دول مثل بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية، فعندا تعامل الإحصائيون والاقتصاديون التطبيقيون مع الدليل فهم استنتجوا أن ظروف العرض الداخلي وليس الطلب الخارجي هي المسؤولة عن الزيادة في الدخل الفردي، وحتى كندا حينما كان إنتاج القمح سببا في التنمية المكثفة بين الأعوام 1890-1911 إلا أن المؤرخين الاقتصاديين لم ينسبوا أكثر من خمس الزيادة في الدخل القومي إلى نشاطات قطاع التصدير ولهذا فإن فرضية محرك النمو لم تكن متماسكة كما يدعي الكلاسيك والكلاسيك الجدد، ذلك لا يعني تجاهل أهمية الأداء التجاري، ميزان المدفوعات الملائم يعتبر ضروريا للتنمية الاقتصادية ولكنه لا يضمن التقدم المادي في غياب الديناميكية الداخلية.[1]

المطلب الثالث: مساهمات التجارة الخارجية للتنمية الاقتصادية:

ولو أن التجارة الدولية بوجه عام لا يمكن التوقع أن تكون محرك النمو إلا أنه لا يزال الكثير من الطرق -بالإضافة إلى المكاسب الساكنة من المزايا النسبية- التي من خلالها يمكن للتجارة الدولية أن تساهم في التنمية

[1]– بربرة إنجهام: الاقتصاد والتنمية، ترجمة: حاتم حميد محسن، ط1، دار كيون، سوريا، 2010، ص 286–290.

الاقتصادية، وقد أشار "Haberler" ضمن آخرين إلى الآثار المقيدة الآتية التي يمكن أن تكون للتجارة الدولية على التنمية الاقتصادية:

- أن التجارة الدولية من الممكن أن تقوم إلى استخدام كامل الموارد المحلية غير الموظفة، فإنه من خلال التجارة الدولية، فإن الدولة النامية يمكنها أن تنتقل من وضع إنتاج غير كفء داخل منحنى إمكانية الإنتاج من موارد غير مستغلة بسبب طلب داخلي غير كاف، إلى وضع إنتاج على منحنى إمكانية الإنتاج مع التجارة الخارجية، فمثل هذه الدولة فإن إنتاج تمثل منفذا للفائض أو منفذا للفائض المحتمل من المنتجات الزراعية والمواد الأولية، وقد حدث هذا حقيقة في الكثير من الدول النامية وخاصة أولئك في جنوب شرق آسيا وغرب إفريقيا.

- أن توسيع حجم السوق نتيجة للتجارة الخارجية من الممكن أن يتم معه تطبيق تقسيم العمل، اقتصاديات الحجم، وهذا بوجه خاص هام وتم فعلا تطبيقه في إنتاج المصنوعات الحقيقية في مثل هذه الوحدات الاقتصادية الصغيرة مثل تايوان، هونغ كونغ وسنغافورة.

- أن التجارة الدولية إلى أفكار، تكنولوجيا جديدة ومهارات أخرى.

- التجارة الدولية تستميل وتسهل تدفق رؤوس الأموال الدولية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

- وفي حالة الاستثمارات المباشرة الأجنبية والتي تحتفظ فيها المنشآت الأجنبية بالإشراف على استثماراتهم، فإن رأس المال الأجنبي عادة ما يكون مصحوبا بعمالة ماهرة لتشغيله، وهناك الكثير من الجدل حول التكاليف والفوائد لرأس المال الأجنبي للمضيف النامي.

- وفي كثير من الدول النامية الكبيرة مثل البرازيل والهند فإن استيراد منتجات صناعية جديدة قد استمالت الطلب المحلي لإنتاج محلي كفء لهذ المنتجات والذي أصبح ممكنا.

- التجارة الدولية تعتبر سلاحا ممتازا ضد الاحتكار (عندما يسمح لهل بذلك- لأنها تستميل كفاءة أكبر بواسطة المنتجين المحليين لمواجهة المنافسة الأجنبية، وهذا يكون مهما على وجه الخصوص ولجعل تكاليف وأسعار المنتجات الوسيطية أو شبه تامة الصنع –والتي تستخدم في الإنتاج لمنتجات أخرى- منخفضة وعلى أية حال، فإن الدول النامية يمكنها أن تفرض المتاجرة لو أنها لم تكسب شيئا أو أنها ستخسر، فإنه من المفترض أن تكسب من التجارة حقيقة، فإن هناك درجة كبيرة من عدم الرضا وتبريرات لطلب تصحيح الوضع، ولكن لا يجب أن يفسر ذلك على أنه يعني أن التجارة ضارة، ومن الممكن أن نجد حالات تكون فيها التجارة الخارجية –هي

المتوسط- قد عاقت التنمية الاقتصادية، وعلى أية حال، وفي أغلب الأحيان فإنه يمكن التوقع أن التجارة الخارجية تقدم مساعدات قيمة إلى خطوات التنمية.[1]

المطلب الرابع: التجارة الدولية ونظرية النمو الداخلي:

ثمة تطوير في نظرية النمو الداخلي يبدأ من دراسة رومو (Romer، 1986) ولوكاس (Lucas، 1988) ليوفر أساسا نظريا مقنعا للعلاقة الموجبة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في المدى الطويل، وتحديدا فغن النظرية الجديدة في النمو الاقتصادي والتنمية في المدى الطويل من خلال ما يأتي:

- تسمح للدول النامية أن تمتص أو تستوعب التكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع مما هو الوضع مع درجة انفتاح أقل للاقتصاد الوطني.

- زيادة المنافع التي تتدفق من البحث والتطوير (R&D).

- دعم وفورات حجم أكبر في الإنتاج.

- تقليل التشوهات في السعر وتقود إلى استعمال أكثر كفاءة للموارد المحلية عبر القطاعات المختلفة.

- تشجيع تخصص أكبر وكفاءة أكثر في إنتاج المدخلات الوسيطة.

- تقود إلى الإدخال الأكثر والسريع لمنتوجات وخدمات جديدة.

وعلى نحو خاص فإن نظرية النمو الداخلي تسعى إلى توضيح كيف أن التغيير التكنولوجي الداخلي يخلق وفورات خارجية التي تعوض أي ميل نحو تناقص العوائد التي فرضته نظرية النمو الكلاسيكية الحديثة، ينشأ تناقص العوائد عندما تستعتمل وحدات أكثر من عنصر إنتاج متغير مع كميات ثابتة من بقية العناصر.[2]

---

[1]- سامي خليل: الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 674-675.

[2]- مرجع سابق، ص 246-247.

خلاصة:

توصلنا من كل ما سبق أن التنمية الاقتصادية هي سياسة اقتصادية طويلة لتحقيق النمو الاقتصادي لأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة طويلة.

كما أن التنمية الاقتصادية لا يتوافر لها مقومات النجاح إلا إذا استجمعت ثلاث عناصر أساسية ممثلة في التغيير البنياني والدفعة القوية وأخيرا الإستراتيجية الملائمة، ولكن بوجود عدة عقبات أمامها تجعل العمل لتحقيق التنمية دون المستوى المطلوب.

كما استنتجنا أن هناك علاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فبالنسبة للصادرات فهي تساعد على التغلب على الصعوبات التي تعاني منها الكثير من الدول النامية في ميزان مدفوعاتها وميزانها التجاري، كما تساعد في تحسين القدرات الإنتاجية للدول مما يسهم في زيادة الاستثمارات المحلية والإنتاج المحلي وتحسين معدلات النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للواردات فإنها توصف بأداة مهمة للنمو الاقتصادي خاصة البلدان النامية من خلال توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسيطة الضرورية لتنفيذ برامج الاستثمار المقررة في خطط التنمية، وبدوره يقود النمو الاقتصاد إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية كنتيجة لزيادة متوسط دخل الفرد.

تمهيد:

تعد الجزائر من بين الدول التي اقتنعت بعدم قدرتها على تحقيق تنميتها الاقتصادية بمعزل عن مشاركتها في التجارة الخارجية، فهي بحاجة إلى رؤوس أموال مقومة بالعملة الصعبة التي تجنيها من مبادلاتها التجارية مع الدول الأخرى في شكل صادرات وواردات من لأجل تحقيق معدلات نمو مقبولة، لذلك أقبلت الجزائر على عهد جديد يتسم بميل ملحوظ نحو تحسين بيئة التجارة المحلية وترقية التجارة الخارجية.

وسنتناول في هذا الفصل تطورات التجارة الخارجية الجزائرية من سنة 2000-2016 من خلال تطور الميزان التجاري والتركيب السلعي للصادرات والواردات والتوزيع الجغرافي لهما.

المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية 2000-2016

يتضمن إذا المبحث التطورات التي شهدها الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000-2016 وأيضا تطور التركيب السلعي للصادرات والواردات وأخيرا التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والواردات الجزائرية.

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري خلال فترة (2000-2016)

جدول رقم 03: يمثل تطور الميزان التجاري خلال فترة 2000-2016

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2000	22.03	-9.73	12.3
2001	19.09	-9.48	9.61
2002	18.71	-12.01	6.70
2003	24.46	-13.32	11.14
2004	32.22	-17.95	14.27
2005	46.33	-19.86	26.47
2006	54.74	-20.68	34.06
2007	60.59	-26.35	34.23
2008	78.59	-37.99	40.6
2009	45.19	-37.4	7.79
2010	57.09	-38.89	18.20
2011	72.89	-46.93	25.96
2012	71.79	-51.57	20.17
2013	64.38	-54.99	9.38
2014	60.04	-59.44	0.59
2015	34.57	-52.65	-18.08
2016	29.06	-49.43	-20.39

الوحدة مليار دولار

-النشرة الإحصائية لبنك الجزائر 2016.

-النشرة الإحصائية، ملحق خاص بإحصائيات موازين المدفوعات 1992-2006 (جوان 2006).

الميزان التجاري أهمية اقتصادية كبيرة، فمن خلاله يمكن العرف على درجة التطور لبلد ما.

من خلال الجدول رقم (..) يتبين لنا أن الميزان التجاري عرف عدة تغيرات خلال الفترة الممتدة من 2000-2016 ولقد تميزت كل من 2000-2001 بانخفاض مبلغ على التوالي 12،3 مليار دولار و 9،61 مليار دولار، وذلك بسبب انخفاض في صادراتها نتيجة نقص إنتاج النفط وأسعاره في الأسواق الدولية وهي على التوالي 22،03 مليار دولار و19،09 مليار دولار.

ثم تميزت السنوات 2002-2008 برصيد موجب وفي ارتفاع مستمر بلغ على التوالي 6.7 مليار دولار، 11.14 مليار دولار، 14.27 مليار دولار، 26.47 مليار دولار، 34.069 مليار دولار، 37.24 مليار دولار، 40.6 مليار دولار، وسبب ذلك الارتفاع في الصادرات نتيجة زيادة إنتاج النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق الدولية وهي على التوالي: 18.710 مليار دولار، 24.46 مليار دولار، 32.229 مليار دولار، 46.33 مليار دولار، 54.74 مليار دولار، 60.59 مليار دولار، 78.59 مليار دولار، وكما نلاحظ ارتفاع فقي الواردات وهذا على التوالي: 12.01 مليار دولار، 13.329 مليار دولار، 17.95 مليار دولار، 19.86 مليار دولار، 20.68 مليار دولار، 26.35 مليار دولار، 37.99 مليار ، %، 229.943%، 264.7%، 233.282%، 179.498%، 183.633%دولار، بمعدلات تغطية على التولي: 155.786 ، أما في 2009 فقد عرف الميزان التجاري انخفاضا مقارنة مع سنة 2008 والذي قدر بـ: 32.81 مليار 206.87% دولار، بسبب انخفاض الصادرات بقيمة 33.4 مليار دولار، والانخفاض الطفيف في الواردات بقيمة 0.59 مليار ليعود فائض الميزان التجاري للارتفاع بأكثر من الضعف سنة 2010 ليصل نحو %دولار بمعدل تغطية 86.042 .36.2% مليار دولار بمعدل تغطية 193.089

ويعود الانخفاض سنة 2011-2012 ليصل على التوالي/ 28 مليار دولار و 23.53 مليار دولار بمعدل ، نتيجة انخفاض الصادرات على التوالي 72.89 مليار دولار و 71.81 %، 148.736%تغطية على التوالي: 162.374 مليار دولار وارتفاع في الواردات على التوالي: 44.89 مليار دولار و 48.289 مليار دولار.

وفي الفترة المتبقية لم يعرف استقرار فكان في تذبذب مستمر مثلما هو مقدم في الجدول.

وفي الأخير يمكن القول وحسب الخبراء والمحللين يبقى الميزان التجاري واقع، لكنه وضع مؤقت رهين الشوق الدولية وتوازنه مظلل وهش يعاني إختلالات بنيوية لا يجب أن تبنى عليها السياسية الاقتصادية للجزائر.

اقتصاديات البلدان النامية سريعة التأثر بالتقلبات التي تحدث لأسعار المواد الأولية المصدرة.

المطلب الثاني: تطور التركيب السلعي للصادرات والواردات خلال الفترة 2000-2016

الواردات:

الجدول 04 يمثل الواردات حسب التركيب السلعي خلال الفترة 2000-2016.

السنوات التركيب السلعي	2000		2001	
	القيمة	%	القيمة	%
المواد الغذائية	2530	24	2650	23.88
المواد الأولية	453	4.29	492	4.43
المواد النصف المصنعة	2117	20.08	2250	20.18
التجهيزات الصناعية	3919	37.17	4115	37.08
سعل الاستهلاك	1522	14.43	1598	14.40
المجموع	10541	100	11095	100

الوحدة مليار دولار

2002		2003		2004		2005		2006		2007	
2740	23.39	2678	20.14	3597	20.02	3587	17.94	3800	17.99	4827	
562	4.79	689	5.18	784	4.36	751	3.75	843	3.99	1277	4.73
2336	19.94	2857	21.49	3645	20.29	4088	20.45	4934	23.36	6918	25.63
4423	37.75	4955	37.28	7139	39.74	8452	42.29	8528	40.38	9954	36.88
1653	14.11	2112	15.89	2798	15.57	3107	15.54	3011	14.25	4008	14.85
11714	100%	13291	100%	17963	100%	19985	100%	21116	100%	26984	100%
2008		2009		2010		2011		2012		2013	
7769	20.09	58.63	15.22	60.27	15.47	9805	21.35	9023	20.01	9572	19.10
1378	3.55	1201	3.11	1406	3.61	1776	3.86	1839	4.07	1766	3.52
9154	23.59	10165	26.39	9944	25.53	10431	22.72	10629	23.57	10810	21.57
15434	39.78	15140	39.31	15573	39.99	15951	34.74	13604	30.16	15745	31.42
5036	12.98	6145	15.95	5987	15.37	79944	17.30	9997	22.17	12205	24.36

100%	50098	100%	45092	100%	45907	100%	38917	100%	38514	100%	38798
						2016		2015		2014	
						18.30	8224	19.15	9329	20.07	11005
						3.46	1559	3.09	1508	3.43	1884
						25.55	11482	23.63	11512	23.23	12740
						34.25	15394	34.06	16593	34.48	18906
						18.41	8275	20.06	9773	18.76	10287
						100	44934	100%	48715	100%	54822

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على النشرة الإحصائية لبنك الجزائر

-إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية

نلاحظ أن واردات سلع التجهيز قد سجلت ارتفاع ابتداء من 2000 إلى غاية 2011 وذلك بالقيم على من مجموع الواردات لسنة 2002، و 4955 مليون دولار بنسبة %التوالي 4423 مليون دولار بنسبة 37.75 من مجموع الواردات لسنة % من مجموع الواردات لسنة 2003، و 7139 مليون دولار بنسبة 39.74%37.28 من مجموع الواردات لسنة 2006 و 8534 مليون دولار بنسبة %2005، و 85.28 مليون دولار بنسبة 40.38 من مجموع الواردات لسنة % من مجموع الواردات لسنة 2007/ و 13093 مليون دولار بنسبة 33.82%31.42 من مجموع الواردات لسنة 2009، و 157776 مليون دولار بنسبة %2008، 15139 مليون دولار بنسبة 39.30 من مجموع الواردات لسنة 2010، لتسجل أعلى قيمة لها سنة 2011 بـ 16050 مليون دولار بنسبة %40.26 من مجموع الواردات لسنة 2011. ثم أصبحت في السنوات المتبقية في مرحلة متغيرة حتى سنة 2016.%35.12

أما بالنسبة للمواد الغذائية فقد عرفت ارتفاعا مستمرا حيث وصلت قيمتها ابتداءا من سنة 2002 بـ من مجموع الواردات لنفس السنة لتصل إلى 7813 مليون دولار بنسبة %2740 مليون دولار بنسبة 23.39 من مجموع % سنة 2008، لتعود للانخفاض سنة 2009 بقيمة 5863 مليون دولار بنسبة 15.22%20.18 إلى %الواردات لنفس السنة، لتشهد ارتفاعا مستمرا من سنة 2010 بقيمة 6058 مليون دولار بنسبة 15.46 8224 مليون دولار بنسبة 18.30 في سنة 2016 وذلك بسبب عدم فعالية برامج وخطط التنمية الزراعية في توفير الغذاء.

كما عرفت المواد نصف المصنعية ارتفاع ابتداء من سنة 2002 إلى سنة 2011 من 2336 مليون دولار إلى 10685%23.38 مليون دولار بالنسبة على التوالي 19.94 %، من مجموع الواردات لكل سنة، لتشهد ارتفاع سنة 2016 والذي وصل إلى 11482 مليون دولار بنسبة 25.55 من مجموع الواردات لنفس السنة.

إما السلع الاستهلاكية فقد عرفت هي كذلك ارتفاعا بدءا من سنة 2002 إلى غاية 2013 من 1653 مليون 24.36%دولار غلى 12205 مليون دولار بالنسبة على التوالي 14.11 %، من مجموع الواردات لكل سنة ونلاحظ في السنوات الأخيرة أنه كان في تدبدب مستمر واتجهت إلى الانخفاض في 2016 بنسبة 18.41 من 8275 مليون دولار.

ومن الجدول كذلك المواد الخام بدورها شهدت ارتفاعا مستمر ابتداءا من 2002 إلى غاية 2012، 562 مليون دولار إلى 6059 مليون دولار بالنسبة على التوالي 4.79 %مليون من مجموع الواردات.

وفي السنوات الأخيرة وصولا إلى 2016 لم يشهد ارتفاعا بل على العكس في انخفاض مستمر وتدبدب كبير إلا وصل في 2016 إلى نسبة 3.46%.

وبصفة عامة نلاحظ من الجدول أن الوارادات تعرف انخفاض ملحوظ من سنة إلى أخرى فأصبحت لا تستطيع تغطية استهلاك المحلي واحتياجات برامج الانعاش الاقتصادي.

حيث شهدت الوادرات ارتفاع ابتداء من 2002 إلى غاية 2014 وذلك بالقيم على التوالي 11714 مليون دولار وفي 2014 54822 مليون دولار لتشهد اتخفاض في 2015، 2016 بقيمة 48714 مليون دولار و 44934 مليون دولار.

بالنسبة للصادرات:

الجدول 05 يمثل تطور الصادرات حسب التركيب سلعي خلال فترة 2000، 2016.

السنوات التركيب السلعي	2000		2001		2002	
المواد الغذائية	29	4.17	33	4.70	35	4.90
المواد الخام	47	6.77	48	6.83	51	7.14
المواد النصف مصنعة	545	78.53	547	77.92	551	77.17
سلع التجهيز الصناعي	47	677	49	6.98	50	7.00
سلع الاستهلاك	26	3.74	25	3.56	27	3.78

100	714	100	702	100	694	المجموع

2005		2004		2003	
6.35	57	7.55	59	6.68	49
14.93	134	11.52	90	6.82	50
72.57	651	73.11	571	77.62	569
4.01	36	6.01	47	4.09	30
2.11	19	1.79	14	4.77	35
100	897	100	781	100	733

2008		2007		2006	
6.19	121	7.01	92	6.17	73
17.40	340	11.67	153	16.48	195
71.13	1390	75.36	988	69.99	828
3.53	69	3.35	44	3.71	44
1.74	34	2.59	34	3.63	43
100	1954	100	1211	100	1183

2011		2010		2009	
16.56	356	18.83	305	10.77	113
7.44	160	10.19	165	16.20	170
73.66	1583	67.26	1089	65.96	692
1.62	35	1.66	27	2.38	25
0.69	15	2.03	33	4.67	49
100	2149	100	1619	100	1049

2012		2013		2014	
314	15.33	402	18.60	323	11.50
167	8.15	108	4.99	110	3.91
1519	74.16	1608	74.40	2350	83.68
30	1.46	25	1.15	15	0.53
18	0.87	18	0.83	10	0.35
2048	100	2161	100	2808	100

2015		2016	
239	11.61	327	18.35
105	5.10	85	4.76
1685	81.91	1299	72.89
17	0.82	53	2.97
11	0.53	18	1.01
2057	100	1782	100

المصدر: من إعداد الطالب

-الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، النشرة الإحصائية لبنك الجزائر.

من الجدول السابق نلاحظ أن المنتجات النصف المصنعة تتصدر المرتبة الأولى، حيث وصلت قيمتها من 551 في 2002 إلى 2350 مليون دولار في 2014 وبعدها شهدت انخفاض في 2015 إلى 1685 وبعدها تسجل انخفاض آخر في 2016 إلى 1299 مليون دولار.

تم تليها المنتجات الخام التي وصلت إلى 51 مليون دولار في 2002 إلى 170 مليون دولار في 2009 ومن بعدها تليها انخفاض مستمر حتى وصل في 2016 إلى 85 مليون دولار.

بينما سعر التجهيز الصناعية فقد وصلت قيمتها إلى 50 مليون دولار في 2002 إلى 43 مليون دولار في 2006 بعدها في 2007 و 2008 بـ 34 مليون دولار (قيمة ثابتة في السنتين) تم تليها تدهور في 2014 بـ 15 مليون دولار، وفي الأخير ارتفعت من 17 مليون دولار في 2015 إلى 53 مليون دولار في 2016.

أما صادرات المواد الغذائية فقد وصلت إلى 35 مليون دولار في 2002 وأصبحت في تزايد حت سنة 2011 بـ 356 مليون دولار ثم انخفضت بنسبة قليلة في السنوات المتبقية وصولا إلى 2016 كانت بـ 327 مليون دولار.

أما بالنسبة لسلع الاستهلاكية تكاد تنعدم تقريب، ففي سنة 2002 كانت تقدر بـ 27 مليون دولار حت تصل في 2009 إلى 49 مليون دولار ثم أصبحت في تدهور تام وصولا إلى 2013 كانت 18 مليون دولار وانخفضت في 2015 كانت 11 مليون دولار ثم ارتفعت في 2016 إلى 18 مليون دولار.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والواردات خلال فترة 2000 إلى 2016.

1-التوزيع الجغرافي في الصادرات خلال الفترة (2010-2011)

الجدول رقم (06): يمثل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2011).

الوحدة: مليون دولار.

السنوات المناطق	2010		2011	
	القيمة	%النسبة	القيمة	%النسبة
دول الاتحاد الأوروبي	2127478.2	51.47	27281225	49.95
دول أوروبية أخرى	251817.4	6.09	315105.7	6.22
دول أمريكا الشمالية	1275950	30.87	1433313.8	28.32
دول المغرب العربي	97319.4	2.35	115950.3	2.29
الدول العربية الأخرى	52810.8	1.27	59237.7	1.17
دول إفريقيا	5852.6	0.14	10636.8	0.21
دول آسيا	319642.4	7.73	395188.8	7.80
باقي دول العالم	2091.8	0.05	2965.3	0.05
المجموع	41332962.6	100	5060523.3	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

-المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي.

2-التوزيع الجغرافي للواردات الفترة (2010-2011).

الجدول رقم (7): يمثل التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2011).

الوحدة: مليون دولار.

السنوات المناطق	2010		2011	
	القيمة	%النسبة	القيمة	%النسبة
دول الاتحاد الأوروبي	1520305.7	50.47	1793536.8	52.1
دول أوروبية أخرى	207890.1	6.90	189512.5	5.50
دول أمريكا الشمالية	179974.5	5.97	176626.6	5.13
دول أمريكا اللاتينية	192318.7	6.38	306638.6	8.90
دول المغرب العربي	40464	1.34	50315.8	1.46
الدول العربية الأخرى	93974.8	3.12	128279.4	3.27
دول إفريقيا	29490.1	0.97	42057.1	1.22
دول آسيا	730613.7	24.25	725758.1	21.28
باقي دول العالم	16776	0.55	29736.5	0.86
المجموع	3011807.6	100	3442461.4	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

-المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي.

استنادا إلى الجدول رقم(7) نلاحظ أن الواردات الكلية لسنة 2010 تساوي 3011807.6 مليون دولار لتصل إلى 3442461.4 مليون دولار سنة 2011 أي بزيادة تقدر بـ 430653.8 مليون دولار.

ونلاحظ أيضا من الجدول أن دول الاتحاد الأوروبي تميز بسيطرتها على الواردات الجزائرية حيث قدرت قيمة %الواردات بـ 1520305.7 مليون دولار بنسبة 2010، لتصل إلى 1793536.8 مليون دولار بنسبة 52.1 سنة 2011، ويعني هذا أن دول الاتحاد الأوروبي تحتل المرتبة الأولى من نصيب واردات الجزائر ثم تأتي في المرتبة الثانية %الدول الأسيوية والتي قدرت وارداتها بـ 730613.7 مليون دولار بنسبة 24.25 سنة 2010، لتشهد انخفاضا طفيفا سنة 2011 والتي وصلت إلى قيمة 72578.1 مليون دولار بنسبة 21.8 ، وتأتي في المرتبة الثالثة دول %أوروبية أخرى قدرت وارداتها بـ 207890.1 مليون دولار بنسبة 6.90 سنة 2010 لتسجل انخفاضا طفيف بـ 192318.7 %189512.5 مليون دولار بنسبة 5.50 سنة 2011، وتليها دول أمريكا اللاتينية حيث قدرت وارداتها بـ 306638.6 مليون دولار بنسبة 8.90% سنة 2011، وتأتي في % سنة 2010، لترفع إلى 179974.5 مليون دولار نسبة 5.97 مليون دولار بنسبة 6.38 سنة 2010 لتعرف انخفاضا %المرتبة الخامسة دول أمريكا اللاتينية بقيمة وتليها الدول العربية الأخرى حيث قدرت %طفيفا سنة 2011 حيث تصل إلى 176626.6 مليون دولار بنسبة 5.13 سنة % سنة 2010 لترتفع إلى 128279.4 مليون دولار بنسبة 3.37%وارداتها بـ 93974.8 مليون دولار بنسبة 3.12 2011، وتأتي في المراتب الأخيرة كل من المغرب العربي ودول إفريقيا وباقي دول العالم بالقيم على التوالي 40464 سنة 2010، لتشهد %، مليون دولار0.55%، 29490.1 مليون دولار بنسبة 0.97%مليون دولار بنسبة 1.34 و %، 42057.1 مليون دولار بنسبة 1.22%ارتفاعا سنة 2011 لتصل إلى 50315.8 مليون دولار بنسبة 1.46 . %29736.5 مليون دولار بنسبة 0.86

ثانيا: نمو الناتج المحلي السنوي للفترة 2000-2016

الجدول 08: يمثل معدل النمو الناتج المحلي سنويا خلال الفترة 2000-2016

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي سنويا
2000	**3.82**
2001	**3.01**
2002	**5.61**
2003	**7.20**
2004	**4.30**
2005	**5.91**
2006	**1.68**
2007	**3.37**

2008	2.36
2009	1.63
2010	3.63
2011	2.89
2012	3.37
2013	2.77
2014	3.79
2015	3.76
2016	3.30

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على البنك الدولي

dad.albank.adawali.org

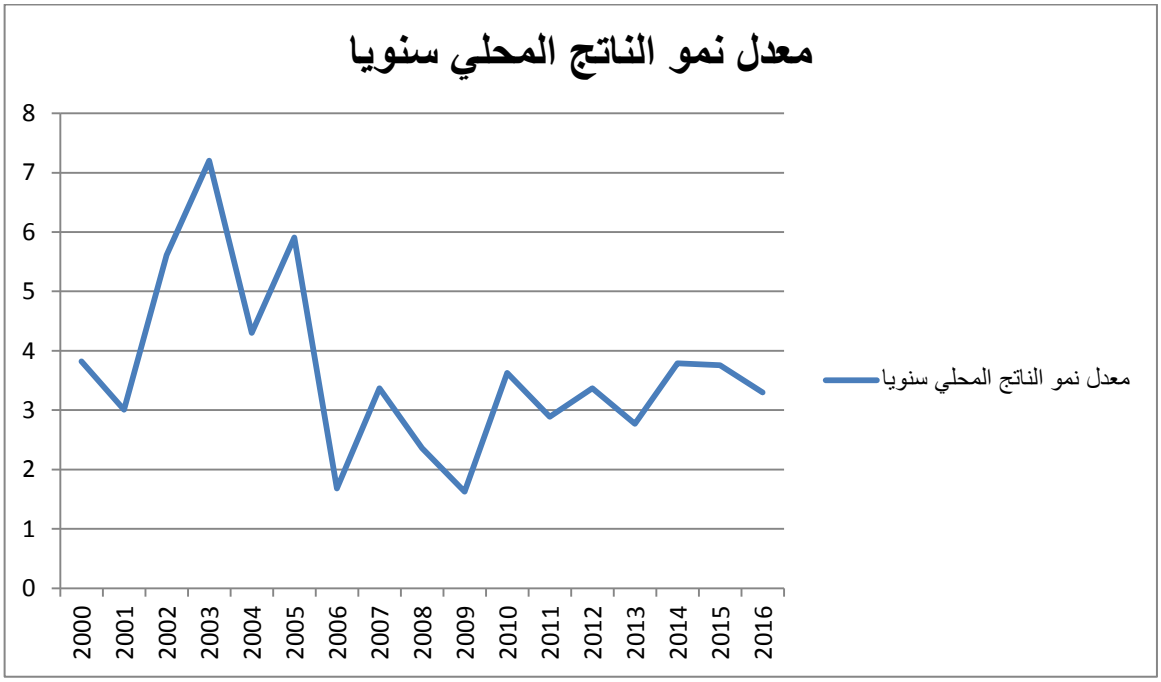

نلاحظ من خلال الجدول رقم 08 أن معدل النمو الناتج المحلي سنويا بلغ 3.82 سنة 2000 حيث تدهورت سنة نتيجة ارتفاع أسعار 3.01% في 2001 نتيجة انخفاض أسعار البترول ليشهد ارتفاعا في 2003 بنسبة ارتفاع 7.20 وهي أخفض نسبة في كل السنوات %البترول. فهي تعتبر أعلى نسبة شهدتها لينخفض في 2009 بنسبة 1.63 .%وصولا إلى 2016 كان الانخفاض نسبة 3.30

وهذا راجع إلى التدهور المستمر في أسعار البترول نتيجة الاضطرابات التي شهدها العالم وخاصة الدول المصدرة للبترول.

المبحث الثاني: أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية خلال فترة 2000 إلى 2016

سنتناول ضمن هذا المبحث أثر التجارة الخارجية على عدة معايير مختلفة للتنمية الاقتصادية كمعيار الدخل والمعايير الاجتماعية والمعايير الهيكلية سنحاول تسليط الضوء على البعض منها .

المطلب الأول: أثر التجارة الخارجية على مستوى الدخل خلال فترة 2000-2016

أولا: الناتج المحلي الاجمالي:

الجدول 09 يمثل تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2016

الوحدة: مليار دولار

السنوات	إجمالي الناتج المحلي
2000	54.79
2001	54.74
2002	54.76
2003	67.86
2004	85.33
2005	103.20
2006	117.03
2007	134.98

171.00	2008
137.21	2009
161.21	2010
200.02	2011
209.06	2012
209.75	2013
213.81	2014
165.87	2015
159.05	2016

مرجع: البنك الدولي world ban group

المصدر: إعداد الطالب

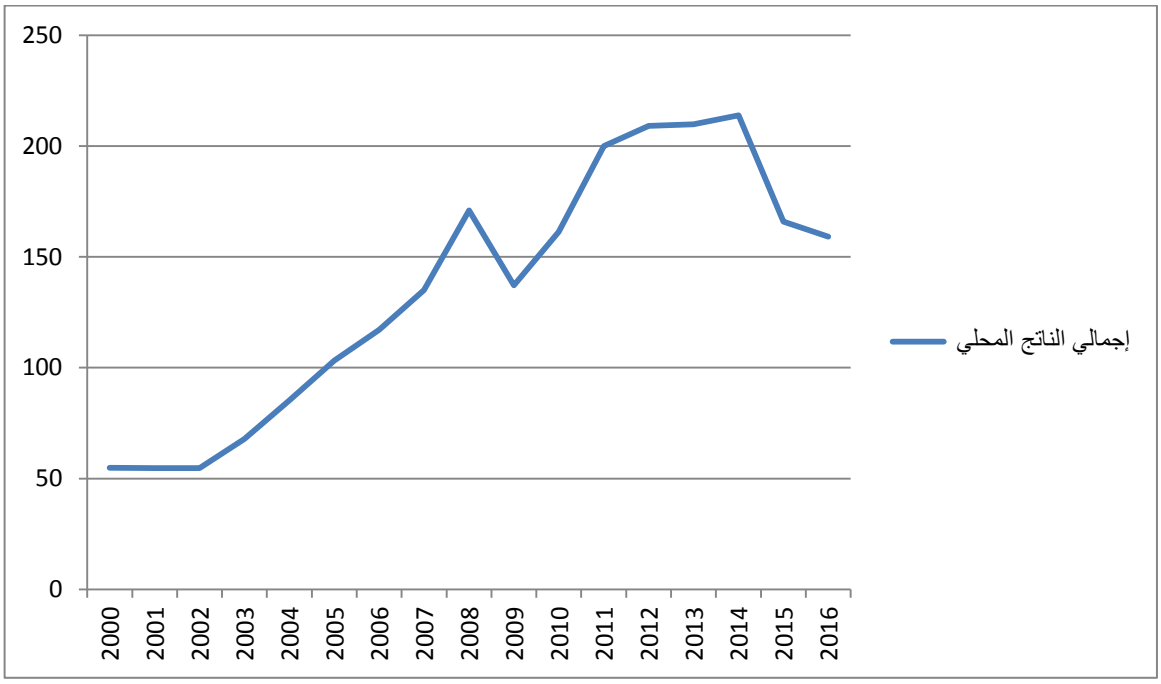

نلاحظ من خلال الجدول أن في سنة 2000 بلغ الناتج المحلي الاجمالي بلغ 54.79 مليار دولار وفي 2001 انخفض بنسبة ضئيلة إذ وصل إلى 54.74 مليار دولار وفي 2002 ارتفع ليصل 56.76 مليار دولار واستمر في الارتفاع خلال السنوات على التوالي: 2003، 2004، 2005، 2006، 2007 و 2008 بالقيم على التوالي: 67.86 مليار دولار،

85.33 مليار دولار، 103.20 مليار دولار، 117.03 مليار دولار، 134.98 مليار دولار، 171.21 مليار دولار وهو ما يعرف بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، ليشهد الناتج المحلي في 2009 انخفاض بلغ قيمته 137.21 مليار دولار نتيجة تراجع أسعار النفط مما سبب في تدهور في الصادرات وارتفاع الواردات لتلبية الطلب المحلي وابتداء من 2010 عرف ارتفاع مستمر.

حيث بلغ في 2014 إلى 213.81 مليار دولار وهو الارتفاع لم تشهده كل السنوات المنصرمة وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية وزيادة الانتاج وارتفاع عائدات صادرات الجزائر وهذا ما ساعدها في تنفيذ مشاريعها التنموية.

ولكن اجمالي الناتج المحلي في 2015 و 2016 شهد انخفاض ملحوظ بالقيم على التوالي/ 165.87 مليار دولار، 159.05 مليار دولار.

ثالثا: نصيب الفرد من اجمالي الدخل الوطني خلال فترة 2000-2016.

الجدول 10 يمثل تطور نصيب الفرد من اجمالي الدخل الوطني خلال 2000-2016

الوحدة الدولار

السنوات	نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي
2000	1.590
2001	1.660
2002	1.720
2003	1.920
2004	2.240
2005	2.700
2006	3.090
2007	3.580
2008	4.200
2009	4.270

2010	4.460
2011	4.580
2012	5.140
2013	5.480
2014	5.470
2015	4.800
2016	4.220

من اعداد الطالب بالاعتماد على البنك الدولي

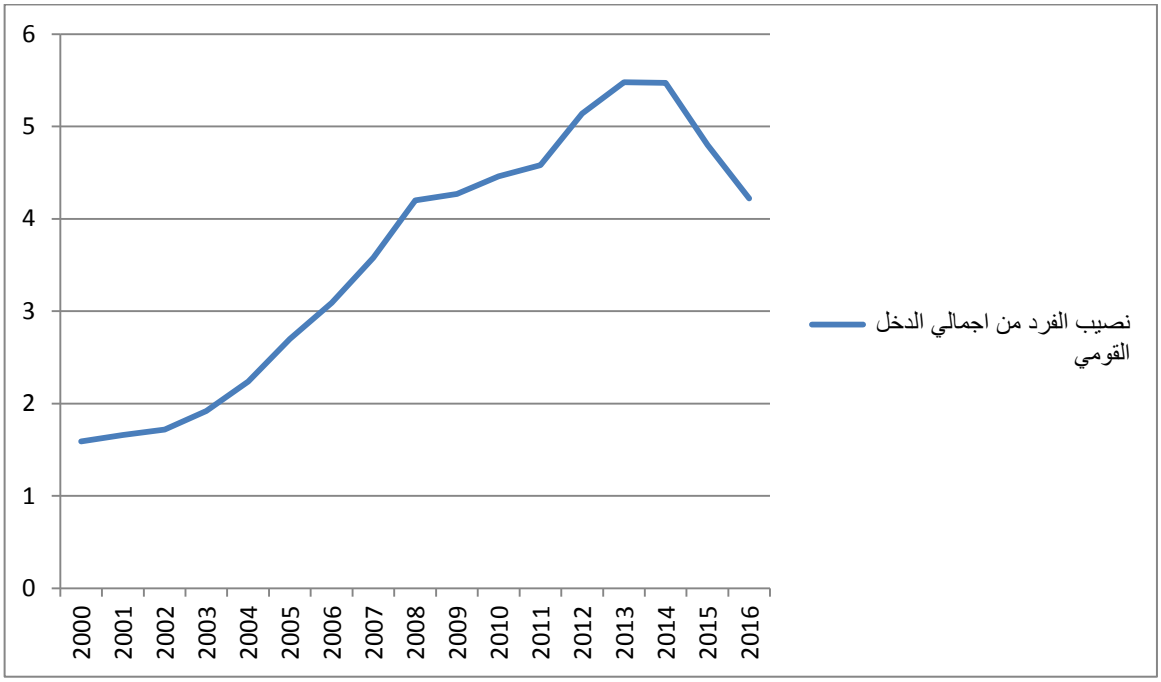

يعتبر نصيب الفرد من اجمالي الدخل الوطني أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدق عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي إلا أن هناك مشاكل وصعوبات تواجه الجزائر للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد من بينها أن الاحصائيات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة ومن خلال الجدول نلاحظ أن نصيب الفرد من اجمالي الدخل الوطني سنة 2000 بلغ 1.590 مسجلا بذلك ارتفاع محسوس إلى غاية 2014 بلغ 5.470 ثم شهد انخفاض طفيف وصولا إلى 2015، بلغ 4.800 و 2016 بلغ 4.220 وهذا نتيجة انخفاض في أسعار البترول.

المطلب الثاني : أثر التجارة الخارجية على مستوى التعليم خلال الفترة 2000-2016

الجدول 11 يمثل تطور مستوى التعليم خلال الفترة 2000-2016

السنوات	نسبة الالتحاق بمدارس التعليم العالي من إجمالي السكان	نسبة الالتحاق بمدارس التعليم الثانوي من إجمالي السكان	نسبة التحاق المدارس التعليم الابتدائي من إجمال السكان
2000	19.04	60.06	98.48
2001	20.10	60.44	98.96
2002	21.63	61.23	100.17
2003	22.78	62.16	102.57
2004	23.59	62.96	102.48
2005	24.28	63.78	102.21
2006	25.03	64.73	103.13
2007	25.89	66.33	104.64
2008	26.92	67.95	105.49
2009	27.97	68.89	105.58
2010	29.34	70.81	105.29
2011	31.05	72.38	105.59
2012	32.20	73.71	106.02
2013	32.78	75.38	119.75
2014	34.98	76.45	118.75
2015	35.69	76.42	116.15
2016	/	/	/

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على البنك الدولي، حالة الجزائر.

الشكل 06 يمثل نسبة الإلتحاق بمدارس التعليم العالي .

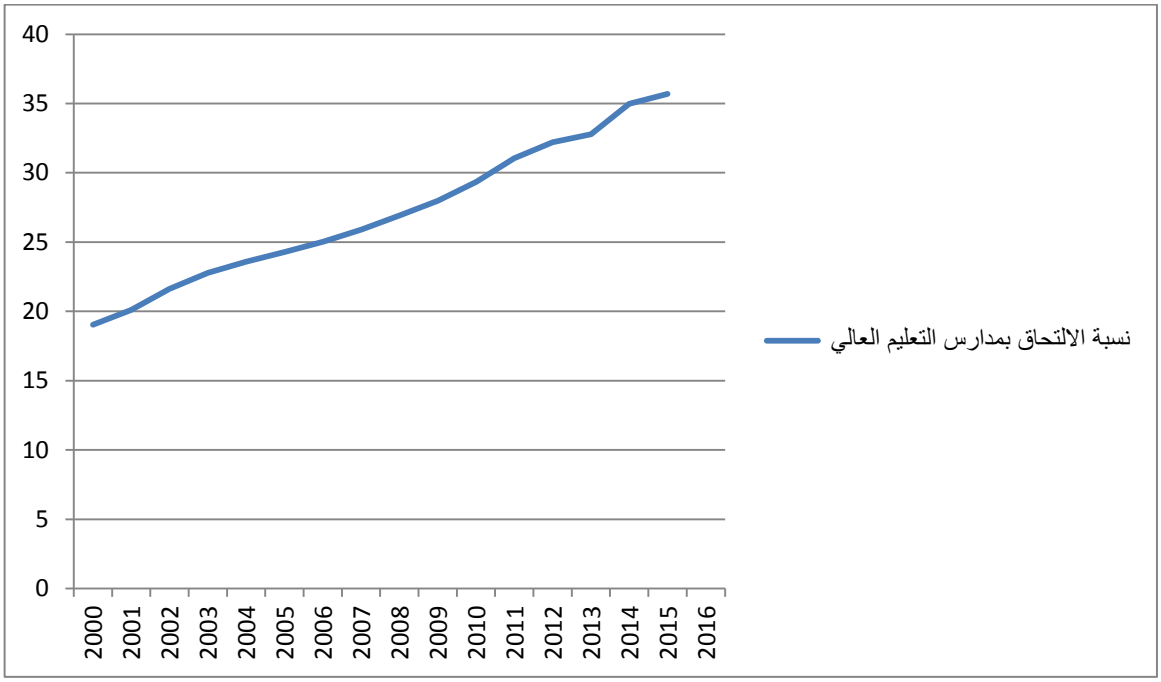

الشكل 07 يمثل نسبة الإلتحاق بمدارس التعليم الثانوي

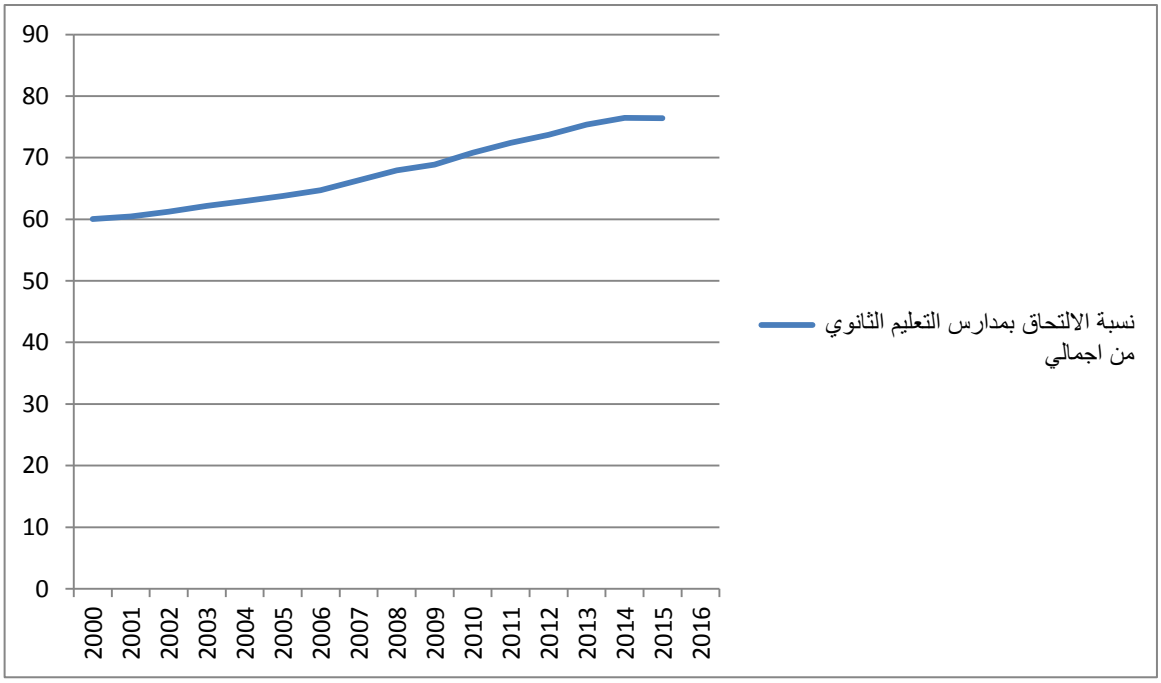

الشكل 08 يمثل نسبة الإلتحاق المدارس التعليم الإبتدائي

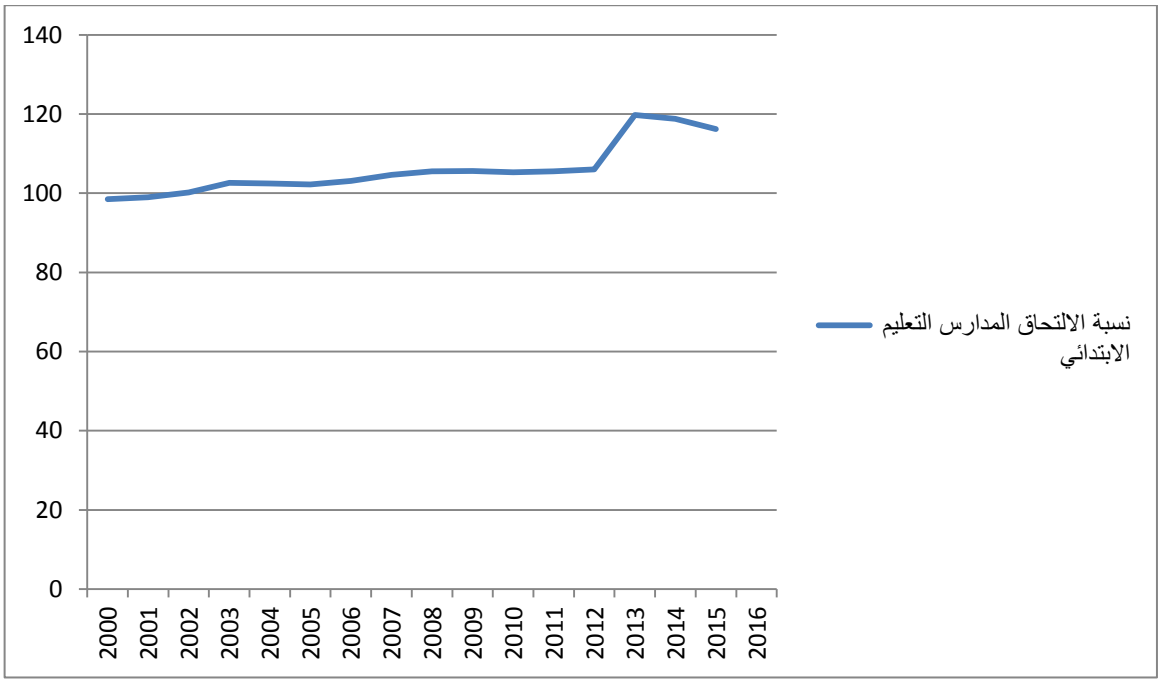

من %*نلاحظ من خلال الجدول () أن نسبة الالتحاق بمدارس التعليم العالي من اجمالي السكان قد بلغ 19.04 سنة 2000 لتستمر نسبة الالتحقاق بالمدارس التعليم العالي في ارتفاع مستمر على التوالي، وصولا إلى 2015 كأعلى مرحلة.%بالنسبة 35.69

وهذا راجع إلى المشاريع التنموية التي قامت بها الجزائر في هذا المجال.

*أما بالنسبة الالتحاق بالمدارس التعليم الثانوي من اجمالي السكان فهو أيضا شهد ارتفاعا مستمر في سنة 2000%76.42 كانت 60.06 وصولا إلى 2015 أصبحت %.

*أيضا نسبة الالتحاق بمدارس التعليم الابتدائي فقد شهدت بدورها ارتفاعا ملحوظا في كل السنوات حيث بلغت 98.48، في 2000 بلغت %116.15 وصولا إلى 2015.%

لذلك الجزائر شهدت انخفاض محسوسا في نسبة الأمية نظرا لمساهمة برامج محو الأمية وخططا التوسيع في نشر التعليم.

المطلب الثالث: أثر التجارة الخارجية على مستوى الصحة خلال 2002-2012

الجدول رقم (12): يمثل تطور مستوى الصحة خلال الفترة 2002-2012

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	الانفاق على الرعاية الصحية قطاع عام من إجمالي الانفاق	معدل المواليد من إجمالي الإنفاق لكل ألف شخص	معدل الوفيات لكل ألف شخص
2002	76.5	19	5
2003	77.8	20	5
2004	72.4	20	5
2005	72.7	21	5
2006	74.4	22	6
2007	77.1	23	6
2008	80.0	24	6
2009	79.3	24	6

2010	79.2	25	6
2011	82.8	25	6
2012	84.1	25	6

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك الدولي

لقد عملت الجزائر كغيرها من الدول بتحسين المستوى الصحي لأفرادها عن الطريق توفير الخدمات الصحية، وتوفير الأدوية والأجهزة الطبية الحديثة، كما اهتمت بوسائل الوقاية من الأمراض، لذلك خصصت الدولة مبالغ مالية ضخمة من اجل الإنفاق على القطاع الصحي.

سنة 2002 لتستمر %فمن خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن نسبة الانفاق على الرعاية الصحية قد بلغت 76.5 -% لتشهد انخفاضا طفيفا سنة 2009-2010 ب 79.3%في الارتفاع حتى سنة 2008 حيث بلغت نسبتها 80.0 79.3%.

وهذا ما أدى إلى %،84.1%أما في سنة 2011-2012 فقد ارتفعت نسبة الانفاق على الرعاية الصحية ب 82.8 سنة %زيادة إنتاجية الأفراد وبالتالي ارتفاع الكفاية الإنتاجية للمشتريات الإنتاجية، حيث بلغ معدل المواليد 19 2002%.لتواصل الارتفاعات لتستقر النسبة في سنة 2010-2011-2012 ب25

وهذا الوضع بدوره يؤدي إلى انخفاض معدلات الوفيات خاصة بالنسبة للأطفال وارتفاع العمر المتوقع للأفراد وذلك في كل السنوات من سنة 2006 إلى % لتستقر النسبة في 6%حيث سجلت سنة 2002 نسبة الوفيات ب 5 سنة 2012.

المطلب الرابع: أثر التجارة الخارجية على مستوى التشغيل خلال الفترة (2002-2012)

الجدول رقم (13): يمثل تطور مستوى التشغيل خلال الفترة (2002-2012)

الوحدة: نسب مئوية

السنوات	نسبة التشغيل إلى عدد السكان
2002	32
2003	33

2004	34
2005	36
2006	38
2007	37
2008	38
2009	38
2010	39
2011	39
2012	39

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك الدولي

نلاحظ من الجدول رقم(14) أن نسبة العمالة في الجزائر في تزايد مستمر ولكن بنسب متواضعة حيث بلغت نسبة العمالة في كل من السنوات على التوالي 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010%33، 34%، 36%، 38%، 37%، 38%/ 39%/ 39%، 39%، 32 ، النسب على التوالي: 2012، 2011، ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد السكان دون سن العمل وكذلك ضعف مساهمة المرأة في سوق العمل %، 39%39 رغم اتجاه هذه المساهمة للزيادة.

كما نلاحظ أن التجارة الخارجية لم تساهم بشكل كبير في العمالة والسبب في ذلك هو أن عند تحليلنا للتوزيع النسبي للقوى العاملة على النشاطات والقطاعات الاقتصادية يتضح مدى التفاوات الحاد في هذا التوزيع والذي ينجم عنه انخفاض درجة إسهامه في توليد الناتج والدخل بسبب ارتباط معظمها بالعمل في القطاعات ذات انتاجية منخفضة (الزراعة، الخدمات) وضعف ارتباطها بالقطاعات ذات الانتاجية المرتفعة (الصناعة التحويلية).

خلاصة

في ضوء ها تم عرضه في هذا الفصل تبين أن واقع التجارة في الجزائر قد عرف تغييرا جذريا كما كان عليه سواء فيما يتعلق بالصادرات أو بحجم الواردات فالتجارة الخارجية في الجزائر ترتكز أساس على قطاع المحروقات مهملة بذلك القطاعات الأخرى مما يجعل الاقتصاد الوطني هشا ومعرض للخطر نتيجة التقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية.

وبالرغم من الجهود المبذولة لترقية التجارة الخارجية إلا أن حجمها في البلاد لم يكن يتناسب بأية حال من الأحوال مع مستوى الطموحات لكن هذا الوضع لا يعكس القدرات والمؤهلات التي بها الاقتصاد الجزائري فالمسيرة مازالت متواصلة وتتطلب معالجة النقائص والتغيرات والحواجز حتى تشغل الجزائر إيجابيات التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الخاتمة:

للتجارة الخارجية دورا هاما ومحوريا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في اقتصاد الجزائر، وبصورة عامة تتسم التجارة الخارجية في الجزائر بالضالة مقارنة مع الدول الأخرى، حيث تسير الدراسة لواقع التجارة الخارجية الجزائرية لضرورة العمل على زيادة وتطورات التجارة إلى المستويات المطلوبة والمرغوبة.

ويرى العديد من الاقتصاديين أن التنمية التجارة الخارجية الجزائرية مطلب اقتصادي ملح، إذا ما أرادت الجزائر أن تنهض باقتصادها والرفع من مستوياته من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية إن التجارة الخارجية تواجه العديد من المشاكل والصعوبات التي تحول دون تطويرها وتفعيلها لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويعود ذلك إلى مجموعة من الصعوبات من بينها اختلالات خارجية وأخرى محلية مقترنة بضعف القاعدة الإنتاجية التي تحمل درجة اعتمادية واسعة على الخارج وغيرها وهذا بلا شك يؤثر على قطاعات الاقتصاد الجزائري لذا يتم عليها التغلب على هذه الصعوبات وترشيد المقومات التي تملكها ولتفصيل التجارة الخارجية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

النتائج:

-إن التجارة الخارجية هي وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية

-أن التجارة الخارجية لها من الإيجابيات الكثيرة كما لها من السلبيات على التنمية الاقتصادية

-قامت الجزائر بجهود عديدة لزيادة معدلات التجارة الخارجية، وعلى الرغم م زيادة حجمها ونموها إلا أن نسبتها من التجارة بقيت متواضعة.

-ضل النقائص العديدة في المناخ الاقتصادي للجزائر جعلها لا تحوز على الكثير من الاستثمارات وهو ما قلل من أهمية الأثر الذي تتركه التجارة الخارجية على سيرورة التنمية الاقتصادية

في ضوء النتائج السابقة هناك بعض الاقتراحات من أجل تطوير وتفعيل التجارة الخارجية الجزائرية تتمثل في:

1-على الجزائر الإسراع في تهيئة المناخ المناسب لزيادة حجم التجارة الخارجية.

2-العمل على إيجاد نوع من التخصيص وتقسيم العمل يساعد على خلق وتنشيط التجارة الخارجية، كما يضمن إنتاج بأسعار تنافسية قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.

3-تطوير وتحسين كفاءة التجارة الزراعية عن طريق تنمية وتطوير البنى التحتية الضرورية لقيام وتوسيع نطاق التبادل التجاري.

4-تبنى إستراتيجية للتخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

5-بدل المزيد من الجهود لنقل وتوطين التكنولوجيا وتضافر الجهود لخلق تكنولوجيا تساهم في رفع جودة الإنتاج الصناعي.

6-تحديد الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها من التجارة الخارجية.

قائمة المراجع

أ-الكتب

1-أحمد عارف العساف، محمد حسين الوادي: التخطيط والتنمية الاقتصادية ، دار المسيرة الأردن، 2011.

2-أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، مركز الدراسات السياسية والدولية، المنصورة، 1999.

3-إسماعيل شعباني: مقدمة في اقتصاد التنمية، نظريات التنمية والنمو، استراتيجيات التنمية، دار هدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

4-إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات: مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل للطباعة، عمان، 2004.

5-أشرف أحمد العدلي: التجارة الدولية، ط2، مؤسسة طيبة، القاهرة، 2006.

6-بربرة إنجهام: الاقتصاد والتنمية، ترجمة حاتم حميد محسن، ط1، كيوان، سوريا، 2010.

7-جمال حلاوة، علي صالح: مدخل إلى علم التنمية، ط1، دار الشروق، الأردن، 2009.

8-حسام علي داود وآخرون: اقتصاديات التجارة الخارجية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

9-حمدي عبد العظيم: اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية القاهرة، 2000.

10-رشاد العصار: التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

11-رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ج2، دار الرضا للنشر، 2001.

12-رعد حسن المرن: أساسيات التجارة الخارجية، ج1، دار الرضا للنشر 2000.

13-زينب حسن عوض الله: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة، 1998.

14-سامي خليل: الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

15-سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، دار المصرية اللبنانية، القاهرة 1991.

16-صبحي تادريس قريصة: مذكرات في التنمية الاقتصادية، دار الجامعية، الاسكندرية، بدون سنة إصدار.

17-صبحي قريصة تادريس: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية بيروت، 1983.

18-صبري فارس الهيتي: التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

19-الطيب داودي: الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، ط1، دار الفجر، الجزائر، 2008.

20-عبد الرحمان يسري أحمد، محمد أحمد السريتي: الاقتصاديات الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2009.

21-عبد الرحمان يسري أحمد: الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.

22-عبد الرحمان يسري أحمد، إيمان محب زكي: الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، 2007.

23-عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية الاسكندرية، 2003.

24-عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، ط1/ الدار الجامعية، الاسكندرية 2000.

25-عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997.

26-عبد المطلب عبد الحميد: النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.

27-عبد النعيم محمد مبارك، محمود يونس: اقتصاديات النقود المصرية والتجارة الدولية، لدار الجامعية، 1996.

28-علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي،ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

29-عليان الشريف وآخرون: التجارة الخارجية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

30-عمر ومحي الدين: التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت.

31-فليح حسن خلف: الاقتصاديات الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2004.

32-فليح حسن خلف: التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العلمي للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

33-كامل بكري: التنمية الاقتصادية، الدار الفرعية للنشر والتوزيع، لبنان، 1983.

34-مجدي محمود شهاب وآخرون: أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية، 1998.

35-محمد أحمد السريتي: التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.

36-محمد السريتي، علي عبد الوهاب مجا: النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية2002.

37-محمد صالح تركي الفريشي: علم الاقتصاد التنمية، ط1، اثراء للنشر، والتوزيع، الأردن،

38-محمد صفوت قابل: نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية 2002.

39-محمد عبد العزيز عجمية وآخرون: التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، ط2، الدار الجامعية الاسكندرية 2010.

40-محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان ياسري أحمد: التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الاسكندرية 1999.

41-محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا: اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.

42-محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا: اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.

43-مصطفى رشيد شيحة: المعاملات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية 1998.

44-مصطفى محمد عجز العرب: سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1988.

45-ميشال تودارو: التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية، 2006.

46-هشام محمود الاقداحي: العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.

47-وداد أحمد كيكسو: العولمة والتنمية الاقتصادية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 2002.

ب-الأطروحات:

1-بريسة عادل: أهمية القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية –حالة سكيدة- مذكرة مكمل لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2012.

collo2-بلعابد فطيمة: الاعتماد المستندي كتقنية دفع وتمويل وضمان للتجارة الخارجية، دراسة حالة للشركة " " مذكر مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة cort.2012

3-بن طيرش عطاء الله: أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، 2011.

4-بولقيمة رتيبة: دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية مذكرة مكمل لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة 2013.« badr »

5-جغيور أسماء: دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية مذكرة مكمل لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة 2013.« badr »

6-حمشة عبد الحميد: دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج ا لمحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، حالة الجزائر، مذكرة مكمل لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة خيضر، بسكرة 2013.

7-خنطيط خديجة: أثر خوصصة على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أم بواقي، 2011.

8-سلطاني سلمى: دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية، حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، الفرع التخطيطي والتنمية، جامعة الجزائر، 2003.

9-طغان مهدي عبد الرؤوف: الاستمثار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة 2012،

ج-المنشورات والتقارير:

1-النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2012.

2-النشرة الاحصائية، ملحق خاص باحصائيات موازين المدفوعات 1992-2006، جوان 2006.

د-المواقع الالكترونية:

1-www.bank fo algeria.dz

2-www.unictad.org.

3-www.algex.dz

4-dad. albank aldwli.org

5-www.ons.dz